

**TD**

**الأمم المتحدة**

Distr.  
GENERAL

TD/B/SCP/6  
1 March 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

**مؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية**



مجلس التجارة والتنمية  
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات  
الدورة الحادية والعشرون  
جنيف، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ نظام الأفضليات المعتم  
وابقائه وتحسينه واستخدامه

التقرير العام السابع عشر عن تنفيذ نظام الأفضليات  
المعتم: التغيرات الحديثة وقضايا السياسات

تقرير أعدته أمانة الونكتاد

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤	١	مقدمة
الجزء الأول		
٤	٣١-٤	أولاً - التغيرات والتحسينات التي طرأت على النظام
٤	١٠٠-٢	ألف - المستفيدين
٦	١٤-١١	باء - المنتجات المشمولة
٧	٢١-١٥	جيم - الضمانات
٩	٢٢-٢٢	DAL - قواعد المنشأ
١٠	٢٧-٢٤	هاء - أقل البلدان نموا
١٠	٢١-٢٨	واو - مدة النظام
١١	٤٢-٣٢	ثانياً - الآثار التجارية للنظام
الجزء الثاني - قضايا السياسة العامة		
١٥	١٠٦-٤٤	ألف - البيئة الأخذة في الظهور للاقتصاد والسياسة
١٥	١٤-٤٤	باء - نظام الأفضليات المعمم
٢١	١٠١-٧٥	باء - تدابير لتحسين فعالية نظام الأفضليات
٢١	٧٦-٦٥	العمم - توسيع تغطية نظام الأفضليات
١ - المعمم للمنتجات		
٢ - تقليل التحديدات والتقييدات على		
الواردات التفضيلية إلى الحد		
٢٥	٨١-٧٧	الأدنى -
٢٦	٨٤-٨٢	-٣ التدابير غير التعريفية
٢٧	٩٠-٨٥	-٤ تحسينات لصالح أقل البلدان نموا
-٥ الجوانب المؤسسية والمنهجية لنظام		
٢٩	١٠١-٩١	الأفضليات المعمم
(أ) مدة مخططات نظام الأفضليات		
٢٩	٩١	العمم

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>التصل</u>
		<u>الجزء الثاني (تابع)</u>
		(ب) مخططات نظام الأفضليات
		المعجم للبلدان أوروبا
		الوسطى والشرقية التي
٢٩	٩٣-٢٩	تمر بمرحلة تحول .....
٢٩	٩٥-٩٤	قضايا التخريج .....
٣٠	٩٧-٩٦	قواعد المنشأ .....
		المشاورات والإجراءات
٣٠	٩٨	الاعلامية .....
٣١	١٠١-٩٩	(و) مفاهيم ونوع جديدة .....
		جيم - المساعدة التقنية في ميدان نظام الأفضليات
٣٢	١٠٦-١٠٢	المعجم والقوانين التجارية الأخرى .....

المرفقات

الأول -	جدوال احصائية
	جدول ١ - واردات البلدان المانحة للأفضليات من البلدان المستفيدة
٤١	من مخططاتها، ١٩٧٦ - ١٩٩٢ ..... .....
	جدول ٢ - الواردات التفضيلية الى مجموعة مختارة من البلدان المانحة
	للأفضليات من البلدان المستفيدة منها: متوسط الزيادة السنوية
٤٥	للفترتين ١٩٧٦-١٩٩٢ و ١٩٩٢-١٩٩١ ..... .....
	جدول ٣ - واردات البلدان المانحة للأفضليات من أقل البلدان المستفيدة من
٤٦	مخططاتها، ١٩٩٢-١٩٧٦ ..... .....
	جدول ٤ - الواردات التفضيلية الى مجموعة مختارة من البلدان المانحة
	للأفضليات من أقل البلدان نسوا المستفيدة منها: متوسط الزيادة
٥٠	السنوية للفترتين ١٩٧٦-١٩٩٢ و ١٩٩٢-١٩٩١ ..... .....
	جدول ٥ - واردات البلدان الرئيسية المانحة للأفضليات الرئيسية المستفيدة
٥١	منها في عام ١٩٩٢ ..... .....
٥٤	الثاني - التزام كرتاخينا (مقطعنات) ..... .....

## مقدمة

٦- تم اعداد هذا التقرير (أ) لمساعدة اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في استعراضها الدوري السابع عشر لعمل النظام وللآثار المترتبة عليه؛ و(ب) استجابة لطلب اللجنة من أمانة الأونكتاد دراسة إمكانيات تحسين سير العمل وتحسين أثر نظام الأفضليات المعتم في ضوء تطور البيئة الدولية الاقتصادية والسياسية.

### الجزء الأول

#### أولاً - التغيرات والتحسينات التي طرأت على النظام<sup>(١)</sup>

##### ألف - المستفيدين

- اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أضافت النمسا إلى قائمة المستفيدين الخاصة بها الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية مولدوفا، جورجيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان. واعتبارا من ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تم إدراج كل من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، على نحو منفصل، في قائمة المستفيدين في إطار المخطط النمساوي لتطبيق التراكم الكامل على هذين البلدين. وتترتيب على اتفاق التجارة الحرة المطبق بالفعل فيما بين بلدان مستفيدة معينة وبين بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، تم حذف هؤلاء المستفيدين من قائمة المستفيدين النمساوية. وهذه البلدان هي تركيا، اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وإسرائيل، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢. والبلدان الأخرى التي سوف تتحذف من المخطط النمساوي خلال عام ١٩٩٤ هي بلغاريا، بولندا، رومانيا، وвенغاريا. وحذفت يوغوسلافيا من قائمة المستفيدين النمساويين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

- وقام الاتحاد الأوروبي بتعديل مزايا نظام الأفضليات المعتم لتشمل ترتيب المتسلقات المتعددة الألياف في حالة استيرادها من اتحاد الدول المستقلة الأعضاء السابقين في الاتحاد السوفيتي السابق. ونتيجة لذلك، تم اتاحة كميات فردية جديدة محددة ومعنفة من الرسوم الجمركية وأو حدود قصوى فردية لكل من هؤلاء المستفيدين الجدد.<sup>(٢)</sup>

- وحذفت فنلندا اسم يوغوسلافيا من قائمة المستفيدين الخاصة بها وأضافت البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك سانت كيتس ونيفيس. وحذفت إسرائيل من القائمة الفنلندية للبلدان المستفيدة بسبب اتفاق التجارة الحرة الذي أبرمته مع إسرائيل بلدان الرابطة الأوروبية

للتجارة الحرة. ولنفس السبب، ألغيت مزايا نظام الأفضليات المعمم الممنوحة لتركيا باستثناء بعض المواد المتعلقة بالمنسوجات التي سوف تُمنح معاملة نظام الأفضليات المعمم حتى نهاية عام ١٩٩٥.

٥- واعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، تُمنع اليابان معاملة تفضيلية لكراتشى وسلوفينيا والجمهورية السلفاكورية والجمهورية التشيكية.

٦- واعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٢، تم إدراج الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، على نحو منفصل، تحت تغطية مخطط نيوزيلندا.<sup>(٣)</sup> واعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أدرجت جمهوريات البوسنة والهرسك، سلوفينيا، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة، بينما استبعدت جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية السابقة. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لم تعد مقاطعة تايوان الصينية مؤهلة لنسب الرسوم الجمركية التفضيلية في إطار مخطط نيوزيلندا.

٧- واعتبارا من ٩ تموز/يوليه ١٩٩٢، مددت الترويج مزايا الأفضليات لتشمل ألبانيا، واعتبارا من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لتشمل جمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة. وترتب على بدء تنفيذ اتفاق التجارة الحرة بين الترويج ورومانيا من ناحية، والترويج وبغاريا من ناحية أخرى، تم سحب المعاملة القائمة بموجب نظام الأفضليات المعمم المتعلقة برومانيا وبغاريا اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٨- وأضافت السويد إلى قائمة المستفيدين الخاصة بها في إطار مخططها لنظام الأفضليات المعمم، كرواتيا وسلوفينيا اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٢، وبروني دار السلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وجمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وحذفت إسرائيل من قائمة المستفيدين في إطار مخطط السويد لنظام الأفضليات المعمم اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وبغاريا ورومانيا اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بسبب اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

٩- واعتبارا من أول سبتمبر ١٩٩٢، أضافت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة المستفيدين الخامسة بها، وبصورة منفصلة، وبموجب مخطط نظام الأفضليات المعمم، الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. واعتبارا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، مدت الولايات المتحدة معاملة نظام الأفضليات المعمم ليشمل الاتحاد الروسي، وليشمل اعتبارا من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قيرغيزستان. وتلقت الولايات المتحدة طلبات أخرى لمعاملة نظام الأفضليات المعمم من أوكرانيا وكازاخستان ورومانيا. وفي هذا الصدد، أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة، في بيانه الذي ألقاه في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢، أن "تشريعات [الولايات المتحدة] تستبعد أيضا الحظر القانوني على تقديم مزايا نظام الأفضليات المعمم إلى البلدان التي كانت تؤلف الاتحاد

السوفياتي السابق. ومن شأن هذا التغيير أن يشجع جميع الدول المستقلة حديثاً على اتباع الاصلاحات السوقية المطلوبة بصورة ملحة.”.

-١٠ واعتباراً من ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أضيفت ألبانيا إلى قائمة المستفيدين من نظام الولايات المتحدة المعتمم للأفضليات. واعتباراً من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، استبعدت سوريا كمستفيد، وكذلك موريتانيا اعتباراً من ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، لأنهما لم تتخذ، حسب ما يدّعى، الخطوات اللازمة لمنع حقوق العمال المعترف بها دولياً لكي تحتفظاً بأهليتها للحصول على مزايا نظام الولايات المتحدة للأفضليات المعتمم. وبموجب قانون الولايات المتحدة المتعلق بنظام الأفضليات المعتمم ينبغي للدول اتخاذ خطوات لمنع حقوق العمال المعترف بها دولياً بغية أن تحافظ تلك الدول بأهليتها للحصول على مزايا نظام الولايات المتحدة للأفضليات المعتمم. ويطلب قانون نظام الأفضليات المعتمم، زيادة على ذلك، أن تأخذ إدارة الولايات المتحدة في الاعتبار مدى ما تقدمه البلدان المستفيدة من حقوق كافية وفعالة للملكية الفكرية وغيرها من العوامل. ولهذه الأسباب، تستعرض حالة البلدان المستفيدة استجابة لطلبات ترد من الأطراف المهمة. وخلال عام ١٩٩٢، استمرت الاستعراضات الخاصة بعشرة بلدان من السنوات السابقة: إندونيسيا، البحرين، بينما، تايلند، السلفادور، عمان، غواتيمala، فيجي، ملاوي، موريتانيا. ورغم أن الاستعراض الخاص ببنما تم بنجاح، فقدت موريتانيا وسوريا مزايا نظام الأفضليات المعتمم الخاصة بهما كما ذكر أعلاه. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بدأت الاستعراضات الجديدة لحقوق العمال بالنسبة لستة بلدان: باراغواي، باكستان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، كوستاريكا، ملديف. وفيما بعد تم بنجاح الاستعراض الخاص بباراغواي، وكوستاريكا، وملاوي. وبموجب النص الخاص بالجمهورية الدومينيكية وغواتيمala وهندوراس. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت في عام ١٩٩٢ الاستعراضات الخاصة ببولندا وتركيا والسلفادور وقبرص ومصر. وفي عام ١٩٩٢، انتهت الاستعراض الجاري لأهلية بيرو لمزايا نظام الأفضليات المعتمم المتعلقة بأحكام مصادرة الملكية في قانون نظام الأفضليات المعتمم<sup>(٤)</sup>.

#### باء - المنتجات المشتملة

-١١ بموجب المخطط الاسترالي، سوف يستبعد غزل المنتسوجات اعتباراً من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٥، وسوف تطبق نسبة ٥ في المائة من نسبة الرسوم الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية على الواردات من جميع المصادر<sup>(٥)</sup>.

-١٢ وبموجب المخطط النساوي، اعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٢، تم تمديد المعاملة التفضيلية لتشمل الفلفل الحلو (في عبوات فورية يجاوز محتواها كيلوغرام واحد)<sup>(٦)</sup>. وأضيفت منتجات صناعية معينة إلى

المنتجات المشمولة بالمخاطط الفنلندي<sup>(٧)</sup>, بينما حُذفت أنواع معينة من الأقمشة المصبورة أو المطبوعة المصنوعة من خيوط الغزل الرفيع الاصطناعية (H. S. ex 5407).

١٢- وكان أحدث تغيير في مخاطط بولندا لنظام الأفضليات المعتم، والذي بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، هو توسيع قائمة المنتجات التي لا تنطبق عليها النسب التفضيلية (القائمة السالبة). وتشمل المنتجات المضافة إلى تلك القائمة بعض المنتجات الزراعية الحساسة، والمنسوجات، والمشروبات الكحولية، ومنتجات النبي، والسلع الكمالية الخاصة لزيادة الرسوم الجمركية، مثل الذهب ومنتجات الذهب، والأحجار الكريمة، والمجوهرات، ومستحضرات التجميل. كما تم توسيع القائمة السالبة لتشمل أنواع فوسفات الكالسيوم، وزيوت المحركات والوقود، والغاز الطبيعي، وسيارات الركوب، والحافلات<sup>(٨)</sup>.

١٤- ونتيجة لاستعراض منتجات نظام الولايات المتحدة المعتم للأفضليات في عام ١٩٩٢، تم تعين صنفين جديدين<sup>(٩)</sup>، تبلغ قيمتهما ٧,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمعاملة نظام الأفضليات المعتم واستبعد صنف واحد<sup>(١٠)</sup> اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢.

#### جيم - الضمانات

١٥- بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩١، أعلنت الحكومة الاسترالية<sup>(١١)</sup> أن هامش أفضليات البضائع الواردة من مونغ كونغ، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، واقليم تايوان الصيني سوف يبدأ في الانتهاء تدريجيا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢. وقد تم تجحيد نسب الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من تلك البلدان عند النسبة المنطبقة في ذلك التاريخ إلى أن تهبط النسبة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية إلى النسبة التفضيلية. وسوف تطبق بعد ذلك التعريفة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية.

١٦- وقررت الحكومة الاسترالية تعديل تعريفة الأفضليات الاسترالية عن طريق الانتهاء التدريجي للهواشم التفضيلية لأصناف معينة، التي يجري الإلغاء التدريجي بموجب البرنامج الاسترالي الواسع النطاق لصلاح التعريفة الجمركية. والبضائع التي يشملها قرار الحكومة الاسترالية هي: المنسوجات، والملابس والأحذية، والمواد الكيميائية، والسكر، والخضر والفواكه المجهزة ( بما في ذلك عصير الفواكه)، والتونة، والفاواكه المجففة. وبالنسبة لجميع البلدان المستفيدة، فيما عدا أقل البلدان نموا والأقاليم الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، سوف تظل النسبة التفضيلية لكل صنف متأثر في المستوى الراهن إلى أن تحصل نسبة التعريفة العامة إلى ذلك المستوى إلى أن تخفض عنه، وعندئذ سيتم تطبيق النسبة العامة للتعريفة الجمركية. وبدأ سريان هذه التغييرات كآخر تخفيف في النسب العامة للتعريفة الجمركية، في أول تموز/يوليه ١٩٩٢. ومع ذلك، سيبدأ في أول تموز/يوليه ١٩٩٤ سريان التغييرات بالنسبة للمنسوجات والملابس والأحذية.

-١٧ - وقامت اليابان، في اطار مخططها لبرنامج الأفضليات المعمم للسنة المالية ١٩٩٣ (١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤) بإجراء تحسين هام في تحرير التجارة التنظيمية بالنسبة لما عدده ٢٠ فئة من المنتجات<sup>(١٧)</sup> لم تعد تخضع للحدود القصوى وأو المقادير القطرية القصوى. وبالإضافة إلى ذلك، حذفت بعض المنتجات التي كانت خاضعة لحد أقصى في فئة من المنتجات<sup>(١٨)</sup>. وزيد مستوى الحدود القصوى في حالة ٤٧ فئة منتجات بنسبة من ٢ إلى ٦ في المائة، لكنه ظل دون تغيير عند مستوى لعام ١٩٩٢ بالنسبة لما عدده ٧٤ فئة منتجات. وحدث تراجع في إدارة الحدود القصوى لثلاث فئات من المنتجات<sup>(١٩)</sup>. وببدأ العمل بالادارة المرنة للحدود القصوى بالنسبة لفئة واحدة من المنتجات<sup>(٢٠)</sup>، وتم حذفها واستبدالها بادارة مرنة للمقادير القصوى للبلد بالنسبة لمجموعة واحدة من المنتجات<sup>(٢١)</sup>. وطبقت الادارة المرنة لمقدار قطري أقصى على فئة واحدة من المنتجات<sup>(٢٢)</sup>.

-١٨ - وبموجب مخطط نيوزيلندا، اعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٢، تم تحرير البلدان المستفيدة بالنسبة لمنتج واحد أو أكثر<sup>(٢٣)</sup>. بينما أعيدت أربعة بلدان مستفيدة كان قد سبق تحريرها، للأفضليات فيما يتعلق ببعض المنتجات<sup>(٢٤)</sup>. واعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ زيد الرقم المرجعي للقيمة لتحرير المنتجات من ٠٠٠ ١٠٠ دولار نيوزيلندي إلى ١١٢٠٠٠ دولار نيوزيلندي تمشيا مع الزيادة البالغة نسبتها ١٢ في المائة في مؤشر أسعار الانتاج نيوزيلندي للصناعة التحويلية منذ ١٩٨٨. واعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢، زادت القيمة المرجعية إلى ١١٧٠٠٠ دولار نيوزيلندي تمشيا مع زيادة أخرى في مؤشر أسعار الانتاج نسبتها ٤,٧ في المائة. وزيادة على ذلك، تم حتى الآن، في اطار مخطط نيوزيلندا، تحرير ١٩ بلداً مستفيداً وأو إقليماً سابقاً<sup>(٢٥)</sup>.

-١٩ - واعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أجرت الولايات المتحدة التغييرات الآتية:

(أ) منح منتجان حد اعفاء الضرورة التنافسية<sup>(٢٦)</sup>. وطبقت اعفاءات لأربعة منتجات أخرى لكنها رفضت<sup>(٢٧)</sup>. ومن المقرر استعراض طلب اعفاء واحد لمدة عام آخر؛

(ب) قد يعاد تعريف بلدان معينة، سبق استبعادها من مزايا نظام الأفضليات المعمم بالنسبة لأصناف معينة، للاستفادة من مزايا نظام الولايات المتحدة المعمم للأفضليات اذا كانت وارداتها لعام ١٩٩٢ من هذه الأصناف قد هيكلت إلى أقل من الحدود التنافسية الحالية لعام ١٩٩٢. وكان حد الضرورة التنافسية المقرر للواردات في عام ١٩٩٢ ١٠١ ٠٤٦ ٢٥٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة أو ٥٠ في المائة. (هناك حد أقل يبلغ ١٨٧ ٨٢١ دولارا أو ٢٥ في المائة من جميع الواردات، يطبق في الحالة التي يوجد فيها أن بلداً مستفيداً قد أصبح منافساً بما فيه الكفاية بالنسبة لأحد المنتجات). وأعيد تعريف صنف واحد<sup>(٢٨)</sup> في اطار الاستعراض. وهناك ما مجموعه ١١٧ صنفاً آخر مؤهلاً لهذه المعاملة، وتمثل حوالي ١,١ مليار دولار من

دولارات الولايات المتحدة، رفضت اعادة تعبيتها بالنسبة لما عدده ١٠ بلدان مستفيدة، ولذلك تم تحريرها<sup>(٢٥)</sup>

(ج) نتيجة لشرط الحد الأدنى<sup>(٢٦)</sup>، تم منح اعفاء من شرط الحد الأدنى لواردات تتألف من ٢٠٧ صنفاً من ٢٠ بلداً مستفيداً، تقدر قيمتها بمبلغ ٤٠٩ ملايين دولار. وتم رفض الاعفاء من شرط الحد الأدنى لسبعين وثلاثين صنفاً آخر من ستة بلدان مستفيدة، تقدر قيمتها بمبلغ ١٠٤ ملايين دولار.

-٢٠- ونتيجة للاستعراض السنوي، بلغت استبعادات الضرورة التنافسية حوالي ٩ مليارات دولار على أساس تجارة عام ١٩٩٢، بالمقارنة بمبلغ ٧,١ مليار دولار تأثر باستبعادات قانونية في عام ١٩٩٢. ومن هذا المبلغ، تمثل ١,٢ مليار دولار من التجارة في أصناف فقد فيها مستفيد الأهلية للمرة الأولى<sup>(٢٧)</sup>. واستبعد ما مجموعه ١٢٧ صنفاً مذكورة في الجداول التعريفية المتناسبة فيما يتعلق بمستفيد أو أكثر، مما كان له أثره في ١٩ بلداً من البلدان المستفيدة<sup>(٢٨)</sup>.

-٢١- وجد أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل يتجاوز الحد الذي يجوز تطبيقه المنصوص عليه في قانون الأفضليات المعتمد للولايات المتحدة؛ واعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ وحتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ سوف تطبق المعاملة التفضيلية بحدود قصوى أقل ٢٥ في المائة وأو الحد الأقل من حيث القيمة). وبعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٥، لن تستمر معاملة إسرائيل كبلد نام مستفيد لأغراض نظام الأفضليات المعتمد<sup>(٢٩)</sup>.

#### دال - قواعد المنشأ

-٢٢- واعتباراً من ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، قامت النمسا بالتوقيق بين قواعد المنشأ الخاصة بها والمتعلقة بنظام الأفضليات المعتمد بالنسبة للمنتجات النفطية وقواعد المنشأ التي بدأ الاتحاد الأوروبي العمل بها مؤخراً. واعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أدخلت اليابان تعديلاً على قواعد المنشأ وقتاً لمخططها لنظام الأفضليات المعتمد الذي يخفف التأうدة بحيث تصبح الأصناف الواردة في الفصل ٦٢ من النظام المتناسب مؤهلة لنظام الأفضليات المعتمد حتى إذا تم صنعها من نسيج مستورد داخل بلد مستفيد<sup>(٣٠)</sup>. وهذا يشكل خطوة كبيرة نحو تحرير معيار العملية بموجب قواعد المنشأ للمخطط الياباني. ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات من القاعدة الجديدة، ما تزال خاضعة للشروط السابقة<sup>(٣١)</sup>.

-٢٢- وهذا التعديل يستجيب لتطور التخصص الدولي في صناعة المنسوجات. ومن المتوقع أن يزيد عدد الحالات التي سوف تعتبر فيها منتجات النسيج المصدرة إلى اليابان من البلدان النامية مؤهلة لنظام الأفضليات المعمم<sup>(٢٢)</sup>.

#### هاء - أقل البلدان نموا

-٢٤- اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٢، عينت كندا جزر سليمان، زائير، زامبيا، كمبوديا، ليبيريا، مدغشقر، موزambique، باعتبارها أقل البلدان نموا بين البلدان النامية، ومدت مزية المعدلات المجانية للرسوم الجمركية لتشمل جميع البضائع التي منشؤها تلك البلدان والمشمولة بالمخاطط الكندي لنظام الأفضليات المعمم.

-٢٥- واعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٢، بموجب مخاطط نيوزيلندا، أدرجت جزر سليمان، زائير، زامبيا، كمبوديا، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، باعتبارها أقل البلدان نموا لأغراض الأفضليات.

-٢٦- واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أضيفت ليبيريا إلى قائمة أقل البلدان نموا بموجب مخاطط نظام الأفضليات المعمم لبولندا.

-٢٧- وأضافت السويد أوغندا إلى قائمة أقل البلدان نموا المستفيدة اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وبين اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

#### واو - مدة النظام

-٢٨- تم تمديد صلاحية مخاطط نظام الأفضليات المعمم في النمسا لعامين آخرين (حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

-٢٩- وقام مجلس الاتحاد الأوروبي بتمديد مخاطط نظام الأفضليات المعمم الخاص به من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤<sup>(٢٣)</sup>. وبناء على ذلك، لن يتاح في الأشهر الستة الأولى سوى نصف جمیع الكمیات الفردیة المحددة المعنیة من الرسوم الجمرکیة و/أو الحدود الفردیة القصوى التي بدأ سریانها خلال عام ١٩٩٢. ومع ذلك، سوف يمدد مخاطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية تلقائیا حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اذا لم يعتمد المجلس ترتیبات التعریفة التفضیلیة المعممة بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسوف يعادل حجم الكمیات التفضیلیة لفترة الأشهر الستة حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ نصف الحجم السنوي للكمیات المقابلة المحددة لعام ١٩٩٢<sup>(٢٤)</sup>.

-٢٠- في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢، أُعلن ممثل الولايات المتحدة أن نظام الأفضليات المعمم الذي انتهى في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ قد تم تمديده لفترة ١٥ شهراً حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كجزء من قانون تسوية الميزانية الذي وقعه رئيس الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، كان القانون التشريعي المتصل بتمديد نظام الأفضليات المعمم رجعي الأثر إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، مما يمكن المستوردين من استرداد الرسوم المدفوعة على أصناف نظام الأفضليات المعمم منذ ذلك التاريخ.

-٢١- وفي هذا الصدد، صرّح ممثل الولايات المتحدة التجاري، عندما أُعلن تمديد مخطط الولايات المتحدة، أن: "ادارة [الولايات المتحدة] تؤيد بقوة برنامج نظام الأفضليات المعمم. فهو يستخدم كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوسيع الأسواق في البلدان النامية والسياسة التجارية الإجمالية للولايات المتحدة. وسوف تعصي ادارة [الولايات المتحدة] السنة المقبلة في العمل على نحو وثيق مع الكونغرس، يدرسان سبل تحسين البرنامج. والهدف هو تجديد طويل الأجل لنظام أفضليات معمم محسن".

## ثانياً - الآثار التجارية للنظام

-٢٢- منذ صدور آخر منشور لاستعراض نظام الأفضليات المعمم<sup>(٢٥)</sup>، وردت احصاءات اضافية من عدة بلدان مانحة للأفضليات عن عام ١٩٩١ وأو ١٩٩٢. وتعد هذه المعلومات المستكملة في المرفق الأول.

-٢٣- وكما يظهر في الجدول ١ من المرفق الأول، بلغ إجمالي واردات البلدان المانحة للأفضليات، الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام ١٩٩٢<sup>(٢٦)</sup>، من البلدان المستفيدة منها ٤٢٦ مليار دولار، منها ٧١,١ في المائة أو ٣٠٢,٩ مليار دولار خاضعة للرسوم الجمركية وفقاً لحكم الدولة الأكثر رعاية، ولذلك وقعت في نطاق نظام الأفضليات المعمم. ومع ذلك، تألف ما قيمته ١٥٦,٤ مليار دولار فقط، أو ٥١,٦ في المائة من هذه الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية من المنتجات المشمولة بالمخطلطات، وما قيمته ٧٧,٤ مليار دولار أو ٤٩,٥ في المائة من هذه الواردات المشمولة لقيت فعلاً في عام ١٩٩٢ معاملة تفضيلية.

-٢٤- وعندما تضاف الواردات التفضيلية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، والمنتقلة<sup>(٢٧)</sup> من مستفيداتها، إلى مجموع الواردات التفضيلية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبلغ قيمة كمية الواردات التفضيلية المتدروجة تحت جميع المخططات المعهود بها لنظام الأفضليات المعمم حوالي ٨٠ مليار دولار. وهذا يعني أن الواردات التفضيلية في عام ١٩٩٢ في إطار نظام الأفضليات المعمم زادت ثمانية أضعاف تقريرياً على مثيلاتها في عام ١٩٧٦ عندما بدأ العمل بجمع مخططات نظام الأفضليات المعمم.

-٢٥- وكانت نسبة الواردات التفضيلية (أو الواردات التي تلقت بالفعل معاملة تفضيلية) إلى الواردات المشمولة ("معدل الاستخدام") لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تحققت عام ١٩٩٢ هي ٤٩,٥ في المائة. وختلفت معدلات الاستخدام من مخطط إلى آخر فتراوحت من ٣٩ في المائة في حالة النمسا إلى ١٠٠ في المائة في حالة استراليا وهنغاريا.

-٢٦- واستمر معدل الاستخدام في مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الزيادة من ٤٤,٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ في المائة عام ١٩٩٢. ويتعين ملاحظة أن الواردات التفضيلية للجماعة الاقتصادية الأوروبية وحدها بلغت تقريباً نصف مجموع الواردات التفضيلية لجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات: وزادت هذه الحصة من ٤٤,٤ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٤٦,١ في المائة عام ١٩٩٢<sup>(٢٨)</sup>.

-٢٧- وفيما يتعلق بمخطط الولايات المتحدة، تناقص معدل الاستخدام من ٥٠,٨ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٤٦,٩ في المائة عام ١٩٩٢. ولكن كان هذا المعدل مع ذلك أعلى من معدل ٤٤,٨ في المائة الذي تحقق في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. وبالقيمة المطلقة، استمرت الواردات التفضيلية في الزيادة بنسبة ٢٢,٥ في المائة.

-٢٨- وتواصل معدل الاستخدام لمخطط اليابان في الهبوط من ٤٧,٥ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٤٦,١ في المائة عام ١٩٩٢. وعزمي السبب الظاهري لهذا الاتجاه إلىزيد من التحرر، لأنه تم تخفيض الرسوم المتعلقة بالدولة الأكثر رعاية لعدة منتجات يغطيها ذلك المخطط إلى صفر ولأن عدة حدود قصوى تعريفية قد أزيلت أو ظلت مجتمدة عند نفس مستوياتها المنخفضة المحددة منذ وقت طويل.

-٢٩- وكما يظهر في الجدول ٢ من المرفق الأول، بلغ المتوسط السنوي لزيادة الواردات التفضيلية التي تستوردها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات ١٢,٤ في المائة<sup>(٢٩)</sup>. وهذا المعدل هو تقريباً ضعف معدل مجموع الواردات من جميع البلدان المستفيدة وأكثر تقريباً مرة ونصف من مثيله من جميع المصادر. وفيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، زاد مجموع الواردات من جميع البلدان المستفيدة التي استوردتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات بنسبة ٨,٦ في المائة، أو أقل قليلاً من مجموع واردات تلك البلدان من جميع المصادر. ومع ذلك، حدث بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ هبوط في مجموع واردات بعض بلدان معينة مانحة للأفضليات من مستفيدها. وزادت الواردات التفضيلية بنسبة ٢٠,٨ في المائة عام ١٩٩٢، مما يبيّن الصلة الأوثق لنظام الأفضليات المعتمد ببلدان مستفيدة معينة لأنها تكيف انتاجها وتزيد قدراتها التصديرية في أنواع من المنتجات مشمولة بنظام الأفضليات المعتمد.

٤٠- وكما يظهر في الجدول ٢ من المرفق الأول، بلغت واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات من أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢ ما قيمته ٥,٢ مليار دولار. منها نسبة ٥٨,٩ في المائة أو ٢ مليارات دولار خاضعة للرسوم الجمركية وفقاً لحكم الدولة الأكثر رعاية، تألف ما قيمته منها ١,٩ مليار دولار أو ٦١,٧ في المائة من المنتجات مشمولة بالمخططات. ومع ذلك، كانت قيمة الواردات التي عومنت بالفعل معاملة تفضيلية مجرد ٩٧٩ مليون دولار. واختلف معدل الاستخدام من جانب أقل البلدان نموا من سنة إلى السنة التي تلتها بين البلدان المانحة منفردة. ولكنه يظل أعلى من معدل الاستخدام لجميع البلدان المستفيدة (٤٠).

٤١- وكما يظهر في الجدول ٤ من المرفق الأول، فإن مجموع واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أقل البلدان نموا زادت زيادة شديدة فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٢. ومتوسط المعدل السنوي للزيادة (٩,٢ في المائة) أعلى من متوسط المعدل السنوي للواردات من جميع المصادر. ويمكن تفسير هذه الزيادة بأن بلداناً جديدة أدرجت في قائمة المستفيدين من أقل البلدان نموا في شتى المخططات على مدى السنوات منذ سنة ١٩٧٦، وهي سنة الأساس للحساب. ويعتبر متوسط الزيادة السنوية لأقل البلدان نموا أسرع من هذا المتوسط في حالة جميع البلدان المستفيدة خلال نفس الفترة (٩,٢ في المائة لأقل البلدان نموا بدلاً من ٧,٩ في المائة لجميع البلدان المستفيدة). بينما كان معدل نمو الواردات التفضيلية من أقل البلدان نموا عن نفس الفترة مماثلاً إلى حد كبير (١٣ في المائة) للمعدل الخاص بجميع البلدان المستفيدة (١٢,٤ في المائة). وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، تناقص مجموع الواردات وكذلك الواردات التفضيلية في حالة عدة بلدان مانحة للأفضليات. ويبدو أن هبوط هذه الواردات من أقل البلدان نموا يرجع إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أقل البلدان نموا، واستمرار اعتمادها على المنتجات والسلع الأساسية التقليدية التي تعاني من انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، وسوء الاقتران عموماً بين القدرات التصديرية والتخطية المحدودة للمنتجات في ظل بعض المخططات. ومع ذلك، فإن متوسط الزيادة السنوية الإيجابي بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٢ لمجموع الواردات والواردات التفضيلية، وكذلك متوسطات هذه الزيادات بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ترجع إلى الارتفاع المستمر في واردات الاتحاد الأوروبي واليابان من أقل البلدان نموا. وفي عام ١٩٩٢، كانت واردات هذين البلدين تمثل معاً أكثر من ٨٥ في المائة من الواردات التفضيلية لجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات من أقل البلدان نموا بالمقارنة بنسبة ٨٢ في المائة عام ١٩٩١.

٤٢- ويُظهر الجدول ٥ من المرفق الأول واردات المخططات الثلاثة الرئيسية لنظام الأفضليات المعم من جميع البلدان المستفيدة من هذه المخططات وكذلك من مورديها الرئيسيين. وفي عام ١٩٩٢، بلغت الحصة بالنسبة المئوية لمخططات نظام الأفضليات المعم الثلاثة الرئيسية (الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة) من إجمالي واردات جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة

للافضليات، أكثر من ٩٠ في المائة. وبلغت حصة المنتجات المشمولة ٨٧,٦ في المائة، بينما بلغت حصة المنتجات المتلقية للأفضليات ٨٢,٦ في المائة. وتؤكد هذه الحقائق أهمية المخطوطات الرئيسية الثلاثة لنظام الأفضليات المعتمد داخل النظام. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن مخططين منها هما مخططات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تم تمديدهما على أساس مؤقت، ويبعد أن هناك طرقاً ووسائل ما تزال يجري النظر فيها من أجل التمديد لفترة ثالثة. وقد مدلت اليابان مخططها حتى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ . وموردوها الرئيسيون<sup>(٤)</sup> هم نفس الموردين تقريباً ( حوالي سبعة/ثمانية بلدان مستفيدة) في كل مخطط، مع تذكر أنه قد تم تخريح جمهورية كوريا وسنغافورة، وهونغ كونغ، واقليم تايوان الصيني من مخطط الولايات المتحدة لأنها أصبحت ذات قدرة عالية على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، لم ترد الصين في مخطط الولايات المتحدة لأنها ليست بلداً مستفيداً. ولنفس السبب لا يرد اقليم تايوان الصيني في قائمة الاتحاد الأوروبي.

-٤٢- وعلى الرغم من عدد البلدان المستفيدة الأقل التي تنتفع انتفاعاً كبيراً من الأفضليات في ظل هذه المخطوطات الثلاثة، لا يزال هناك متسع يكفي للبلدان المستفيدة الأخرى التي تشكل الجزء الرئيسي من البلدان النامية. ان توسيع نطاق المخططين الرئيسيين المذكورين أعلاه مع بعض التحسينات، أي توسيع نطاق شمول المنتجات ليتضمن منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة لهذه البلدان المستفيدة، له أهمية كبيرة، وكذلك الحال بالنسبة للتحسينات المماثلة في نطاق شمول المنتجات التي تدخلها بلدان أخرى مانحة للأفضليات.

## الجزء الثاني قضايا السياسة العامة

### ألف - البيئة الأخذة في الظهور للاقتصاد والسياسة العامة لنظام الأفضليات المعمم

٤٤- أدى اتفاق كرتاخينا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثامنة والمناقشة حول متابعته التي جرت في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات إلى توفير مبادئ توجيهية جديدة للسياسة العامة المتعلقة بالتطور المستقبلي لنظام الأفضليات المعمم. وكان المؤتمر قد أكد صلاحية النظام والجاهة المستمرة إلى مبادئه الرئيسية. وكان المؤتمر قد أكد صلاحية النظام والجاهة المستمرة إلى مبادئه الرئيسية. ودعا المؤتمر في الفقرات من ١٤٠ إلى ١٢٤ فيما يتعلق بالتفطية الشاملة للمنتجات؛ والتقليل إلى أدنى حد من التحديات والقيود المفروضة على الواردات المشمولة بالأفضليات؛ وتبسيط وتنسيق قواعد المنتصف؛ وتخفيف أو إزالة التدابير غير التعريفية التي تؤثر على مزايا النظام؛ وتنفيذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً المتفق عليها في برنامج عمل باريس؛ وزيادة الهوامش التفضيلية والمعاملة المعنونة من الرسوم الجمركية عندما تخمن جولة أوروغواي معدلات الرسوم بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية. كما حث المؤتمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة المحتملة على زيادة مساهمتها في برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال نظام الأفضليات المعمم من أجل السماح للبلدان النامية بالاستفادة على الوجه الأكمل من النظام (يرد نص الأجزاء ذات الصلة من اتفاق كرتاخينا في المرفق الثاني).

٤٥- في أيار/مايو ١٩٩٢، وافقت اللجنة الخاصة على وجوب إعادة تشريع النظام واعتماد نهج جديدة ومبكرة لتصميمه واستعراضه وتحسينه<sup>(٤٣)</sup>. وكان هناك توافق عام في الآراء على ضرورة قيام اللجنة بهذه الأعمال التحضيرية لمراجعة السياسة العامة المتعلقة بالنظام، وأُسندت إلىأمانة الأونكتاد مهمة دراسة امكانيات تحسين عمل النظام وتعزيز آثاره في ضوء التطور في البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية.

٤٦- لقد مرت البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية في الآونة الأخيرة بتغيرات جذرية لها تأثير كبير على النظام. ومن أهم هذه التغيرات: اختتام جولة أوروغواي؛ والتركيز والتوسيع السريعان لأحواز الاقتصادية كبيرة حول الدول التجارية الكبرى؛ واجراء اصلاحات رئيسية ذات توجه خارجي في السياسة العامة في عدد من البلدان النامية؛ والتقدم السريع في المنحى الشمولي للإنتاج والاستثمار والتجارة؛ وتكامل الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول في الاقتصاد العالمي.

### اصلاح السياسة العامة في البلدان النامية

-٤٧ أدى الاصلاحات في السياسة العامة التي يقوم بها عدد كبير من البلدان النامية الى تحقيق تحرر فلتي كبير للتجارة والاستثمار والى الغاء الضوابط التنظيمية للصناعة. ولتن كانت هذه الاصلاحات قد حققت بشكل عام زيادة كبيرة في التوجه نحو الخارج وزادت من كثافة الصادرات، فإن نجاحها يعتمد أيضا على امكانية الوصول بحرية الى أسواق التصدير الرئيسية. ومع ذلك ما زالت تسود في بلدان وصناعات كثيرة مفاضلات هامة في الانتاجية ازاء الموردين الرئيسيين للأسواق العالمية. وبذلك يظل من الضروري الوصول بحرية الى النظام وزيادة القدرة على التغلب على المنافسين عن طريق الأفضليات.

-٤٨ أثبت النظام قدرته على مساعدة البلدان النامية في التغلب على هذه العقبات. وقد حظي بتقدير كبير من بلدان نامية كثيرة في جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى لمعاونته لها في تنوع وتوسيع نطاق صادراتها الى البلدان المتقدمة النمو. وهو ما زال يعتبر أكناً أدلة للتعاون الانعائى في ميدان التجارة، كما أنه يتکيف على نحو طيب مع سياسات التجارة الآخذة في التغير، نظراً لأنه قائم على أساس السوق ومرتبط بالأسعار ومحجه نحو تحسين الأداء.

### شمولية المنحى

-٤٩ أخذ المنحى الشمولي للإنتاج والاستثمار والتجارة على الصعيد الدولي يتقدم بشكل دينامي. وستكتمل البلدان النامية على نحو تدريجي في هذه الشبكة الجديدة للتخصص الدولي وتنظيم الانتاج. وبوسع نظام الأفضليات المعتم أن يدعم هذا الاتجاه اذا ما تم تحسينه على نحو يجعله يضفي الاستقرار المطلوب للقرارات المتعلقة بالاستثمار. وتدعى شمولية المنحى كذلك الى تكيف قواعد المنشأ في النظام مع الhtائق الواقعية الجديدة تلك (٤٤).

### الأحوال الاقتصادية الكبيرة

-٥٠ أدى التعاظم والتوزع الجغرافي السريعان لجماعات التكامل الاقتصادي وترتيبات التجارة الحرة المركزية حول الدول التجارية الرئيسية الى تأكل قيمة أفضليات النظام. وإذا كان هذا النظام قد أتاح في الماضي مزايا فعالة لأسواق أمريكا الشمالية وأوروبا ازاء الموردين الرئيسيين من نفس تلك المناطق، فإن هذه الحالة أصبحت معكوسنة الآن الى حد كبير: فقد تحولت جميع البلدان بشكل عام في هاتين المنطقتين من أطراف خارجيين الى "أطراف داخليين" في هذه الجماعات. وسوف تتحرر تجارتهم المتبادلة تحرراً كاملاً من التعريفات والتدابير غير التعريفية. وقد المستفيدون من نظام الأفضليات المعتم مرکزم المعتم من السابق: فبدلاً من الميزة التفضيلية السابقة في الأسعار التي كانوا يتمتعون بها أصبحوا يواجهون الآن خسائر نسبية في أسعار الكثير من المنتجات في الحالات التي لا تمتد فيها مزايا نظام الأفضليات المعتم الى بعض المنتجات أو التي تتعدم فيها الرسوم الجمركية. فعلى سبيل المثال، كان المستفيدون من نظام الأفضليات

المعم فيما مضى أفضل حالا في السوق الكندية عن الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندنافية حالياً الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومع قيام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والحيز الاقتصادي الأوروبي وحصول البلدان الاسكندنافية وغيرها في نهاية المطاف على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ستكون كندا في حالة أفضل من المستفيدين من نظام الأفضليات المعم بالنسبة للمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات المستبعدة من تغطية النظام في سوق الولايات المتحدة؛ وسيكون الموردون الاسكندنافيون في وضع أفضل كثيراً في مجال المنتجات الزراعية والأغذية والمنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي والعكس بالعكس. ونتيجة لذلك، أصبحت الآن مسألة وضع المستفيدين من النظام مرة أخرى على قدم المساواة مع الأعضاء الجدد في مثل هذه التجمعات لها نفس أهمية البقاء على الهاشم التفضيلي في الأسعار لتحسين مركزهم التناصفي حالياً المصدر رين الخاضعين للمعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية. لذلك يقتضي تركيز وتوسيع نطاق هذه التجمعات تمديداً موازياً لتغطية المنتجات في إطار نظام الأفضليات المعم وازالة تدريجية للرسوم الجمركية والتدابير غير التعرفية.

-٥١- كما أن لاحراز تقدم في التكامل آثار شتى أخرى على البلدان النامية وعلى نظام الأفضليات المعم تبعاً للمخططات النوعية. فمن المحتمل مثلاً أن يؤدي الانضمام المتوقع لأربعة بلدان من أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (إفتا) إلى الاتحاد الأوروبي إلى احداث تحسينات كبيرة لصالح مصدرى البلدان النامية نظراً لأن أسواقهم المجزأة ستندمج في سوق واحدة ليس فيها حدود للبلدان ولها مخطط واحد لخطة الأفضليات المعم. ومن ناحية أخرى، تتبع المخططات الحالية لنظام الأفضليات المعم مزايا بعض البلدان أعضاء إفتا تزيد على المزايا التي يتتيحها مخطط الاتحاد الأوروبي؛ ولا بد من ضمان جعل تنتيج مخطط الاتحاد الأوروبي يتضمن تعديلات كافية لتقليل مخاطر التدهور تلك إلى أدنى حد. وعلاوة على ذلك، حللت اتفاقات أوروبا واتفاقات إفتا للتجارة الحرة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية محل المعاملة السابقة لنظام الأفضليات المعم لصالحهم. ولكن كانت هذه الاتفاques الجديدة ستشدد في الأجل القصير على المنافسة مع منتجات البلدان النامية في أسواق أوروبا الغربية والوسطى، فأنها ستسمم أيضاً في تعجيل عملية التحول وتحسن فرص نجاحها. كما أنها ستعطي بدورها البلدان النامية في الأجل المتوسط فرصة جديدة هامة للتبادل التجاري. وبينما تجري مفاوضات لعقد اتفاقات للتجارة الحرة مع دول البلطيق، وصلت المفاوضات من أجل عقد اتفاق شراكة مع روسيا إلى مرحلة متقدمة: ويبيّن من الضروري توضيح ما إذا كان هذا الاتفاق سيحل أيضاً محل المعاملة التي يتتيحها نظام الأفضليات المعم (٤٥).

-٥٢- كما تشير أشكال التكامل الأخرى قضايا خاصة بها. ويتبين ذلك على سبيل المثال في التجمعات المختلطة كتجمع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الذي يشارك فيه بلد نام رئيسي يمثل انتاجه وأنماط تصديره انتاج وأنماط تصدير المستفيدين الآخرين من نظام الأفضليات المعم. وقد يكون للتكامل المدفوع

بأنشطة الأعمال والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ آثار شتى على موردي البلدان النامية التي ما زالت خارج نطاق الشبكات الإقليمية للشركات العبر وطنية ذات الروابط التجارية والاستثمارية المحكمة<sup>(٤٦)</sup>.

-٥٣- استعرض مجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تطور آثار التجارة الحرة الآخذة في الظهور على اتفاقات التكامل الاقتصادي. وتوصل المجلس إلى استنتاجات هامة فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة لتحويل هذه التجمعات تدفقات تجاراتها واستثماراتها، واتفق على ضرورة تحمل تجمعات التكامل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بآثار التي تسببها للشركاء التجاريين الأضعف، وخصوصاً البلدان النامية<sup>(٤٧)</sup>.

#### جولة أوروغواي ونظام الأفضليات المعمم

-٥٤- سيكون لاختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف آثار على فعالية نظام الأفضليات المعمم ونطاق التحسينات الإضافية لإنجاز الولاية التي حددتها التزام كرتاخينا. وسيخضع التقييم العام للاتفاقات الجديدة والالتزامات المحددة لجولة أوروغواي إلى استعراض شامل يجريه مجلس التجارة والتنمية. وسيقيم المجلس أيضاً إلى أي مدى استطاعت الالتزامات والتخصصات الجديدة والواسعة جداً التي تضطلع بها البلدان النامية في المجالات الجديدة ذات الآثار بعيدة المدى على سياساتها الإنمائية أن تجد مقابلاً متوازناً لها في شكل تحسينات ملموسة في فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية<sup>(٤٨)</sup>.

-٥٥- ستحدث جولة أوروغواي تخفيضاً هاماً في التعرفيات المتعلقة بالمنتجات الصناعية والزراعية<sup>(٤٩)</sup>. وتتركز التخفيفات الرئيسية، التي تقرب من ٤٠ في المائة من الرسوم الجمركية الحالية المحددة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، في بلدان نظام الأفضليات المعمم المانحة الرئيسية على عدد من القطاعات تخفض فيها تلك الرسوم إلى صفر بالنسبة لجميع المنتجات أو غالبيتها. وسينطبق ذلك بشكل خاص على أجزاء كبيرة من صناعات الآلات والأجهزة التقنية الكهربائية، والحديد والصلب والألومنيوم والصناعات المعدنية الأخرى، وصناعات تجهيز الخشب والورق، والمستحضرات الصيدلانية وبعض الصناعات الكيميائية الأخرى وما إلى ذلك. وستكون الرسوم المتبقية - في حالة وجوب تطبيقها - منخفضة في حدود ١ إلى ٦ في المائة في معظم الحالات. وستحدث تخفيضات هامة نوعاً ما في الرسوم المحددة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية في القطاعات الأخرى على أساس انتقائي لكل منتج على حدة. وستؤدي هذه التخفيفات المحددة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية إلى تحسين الظروف العامة لوصول جميع البلدان إلى أسواق المنتجات المعنية. وسيستفيد بعض المنتفعين من نظام الأفضليات المعمم في حالة خصوّعهم للدرج أو الحدود القصوى أو أية تحديّات مماثلة. وفي القطاعات والمنتجات التي خفضت فيها البلدان المانحة لنظام الأفضليات المعمم تعرّيفاتها إلى صفر، لن تؤثر بعد الآن المنتجات التي سبق استبعادها على فرص الوصول

إلى الأسواق. وسيستفيد جميع الموردين من التحرر الكامل والاستقرار طويلاً الأمد الناجم عن الوصول الحر إلى الأسواق.

-٥٦- ومع ذلك، سيقل الطابع الترويجي لنظام الأفضليات المعمم، نظراً لأن المزايا التنافسية للأسعار التي ساعدت مصدري البلدان النامية على المنافسة في مواجهة أكثراً موردي السوق العالمية قد تآكلت. ووفقاً للنتائج المبدئية، ستختفي المهام التعريفية لنظام بنحو ٩ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ١٥ في المائة في اليابان، ونحو ٢٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي. ونتيجة للانخفاض الجديد في الرسوم الذي وصل بها إلى الصفر، ستقل أيضاً تفضيلية المنتجات بموجب نظام الأفضليات المعمم بنحو ١٧ في المائة، وقد يقدر أنها ستبلغ في "فترة ما بعد جولة أوروغواي" ١٢٠ ملياراً من دولارات الولايات المتحدة في المجموعات المانحة الثلاثة الرئيسية لنظام الأفضليات المعمم. ونظراً لأن التجارة الخاصة للرسوم الجمركية ستختفي بنسبة ١٢ في المائة فقط، فإن التجارة المشتملة بالفضائل لن تشكل بعد تنفيذ جولة أوروغواي في المستقبل سوى ٢٢ في المائة من إجمالي الصادرات إلى هؤلاء المانحين بدلاً من نسبة الـ ٣٩ في المائة السابقة. وعلى ذلك ستؤدي التخفيضات الناجمة عن جولة أوروغواي إلى حدوث انخفاض كبير في الميزة التنافسية الخاصة التي تتيحها تفضيلية المنتجات للمستفيدين من نظام الأفضليات المعمم.

-٥٧- ثانياً، أدت جولة أوروغواي إلى فتح هام فيما يتعلق بالحماية العالمية الممنوحة للقطاع الزراعي والمنسوجات والملابس وغير ذلك من المجالات نظراً لأن هذه القطاعات أصبحت الآن خاضعة لأول مرة من حيث المبدأ للتحرر التجاري المتعدد الأطراف ولازالت التدابير غير التعريفية ونظام الحصص والمكوس وما إلى ذلك. ويؤدي تحديد أسعار التدابير غير التعريفية في مجال الزراعة إلى تحسين امكانية تطبيق نظام الأفضليات المعمم وأساليبه والتي احرار تقدم فعال صوب تنفيذ التزام كرتاخينا.

-٥٨- بيد أن هذه النتائج ستكون لها تحديات هامة فيما يتعلق ببعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة ل الصادرات البلدان النامية. فمن المحتمل أن تبقى إلى حد كبير بعد جولة أوروغواي مشاكل الوصول إلى الأسواق الناجمة عن التعرفيفات المرتفعة في صناعات عديدة ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية.

-٥٩- خلافاً لما حدث في الجولات السابقة، لم تفعل جولة أوروغواي سوى القليل لتعزيز الاتساق بين مستويات التعرفيفات؛ بل إن النتائج المبدئية توحى بأن أعلى التعرفيفات خضعت ل أقل التخفيضات، بينما خضع العديد من التعرفيفات المنخفضة أو المتوسطة إلى تخفيضات كبيرة أو وصلت إلى حد الازالة. وستبقى التعرفيفات فيما بعد جولة أوروغواي عالية بالنسبة للعديد من المنتجات الصناعية التي تهم البلدان النامية. وكثيراً ما ستتجاوز ١٠ في المائة، وتبقى أحياناً أعلى كثيراً من ٢٠ في المائة حسب قيمتها في بلد أو أكثر من البلدان المانحة للتخفيضات بالنسبة لمنتجات عديدة: كمنتجات صناعة الأغذية؛ والأقمشة الصوفية

والقطنية والمنسوجة من الألياف الاصطناعية؛ والأحذية والمنتجات الجلدية؛ وبعض المنتجات الخزف والزجاج؛ والسيارات والدراجات؛ وال ساعات الكبيرة والصغيرة؛ والمصنوعات الالكترونية الاستهلاكية. وبالإضافة الى ذلك، تبقى التعريريات عالية بالنسبة لمنتجات زراعية عديدة، وسوف تزداد أكثر نتيجة لتطبيق نظام التعريريات الجمركية الذي يصل الى رقم ثلاثي في بعض الحالات.

-٦٠ ونتيجة للتخفيفات الهامة في التعريريات المتعلقة بالمنتجات الوسيطة، على نحو يتميز عن الابقاء على المستويات العالية نسبياً للحماية التعرفية عند مستوى المنتج قام الصناع، ظل مستوى الحماية الفعالة كبيرة، بل انه زاد بالنسبة لبعض الصناعات ذات الأهمية التصديرية العالية للبلدان النامية.

-٦١ خاتماً، يميل التقىيم التمهيدي للتعريريات الى الاريحاء بأن التخفيفات التعرفية تقل بشكل عام بالنسبة للبلدان النامية عن البلدان المتقدمة النمو؛ وحدوث تخفيفات في التعريريات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية سيكون الاحساس به بشكل أكبر من جانب قطاعات التصدير الرئيسية للبلدان المتقدمة النمو؛ والتخفيفات التعرفية المتعلقة بالمنتجات كثيفة العمالة وغيرها من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للعديد من البلدان النامية تعتبر قليلة. وعلاوة على ذلك، يتوجه تصعيد التعريريات الى الزيادة في حالات معينة؛ وقد ظلت الحماية الفعالة سليمة بالنسبة للصناعات النهاية في البلدان الرئيسية المانحة لنظام الأفضليات المعمم. لذلك، يعتبر التقدم المحرز صوب تسهيل عملية تجهيز الصناعات وتنويعها رأسياً دون المستوى الذي يبعث على الارتياب.

-٦٢ فيما يتعلق بالتدابير غير التعرفية، تنص اتفاقات جولة أوروغواي على ما يلى (٥٠):

(أ) التزام بأن تطبق التعريريات الجمركية في القطاع الزراعي على جميع التدابير التي تتخذ في مناطق الحدود، عدا الرسوم الجمركية العادية، كالقيود الكمية للاستيراد، والمكوس المتفيرة على الواردات، ووضع حد أدنى لأسعار الواردات، وفرض نظام الأذون التقديرية للاستيراد، والابقاء على التدابير غير التعرفية عن طريق المؤسسات الحكومية للتجارة، ووضع تقييدات طوعية لل الصادرات، وأية مخططات أخرى، بغض النظر عن أية حالات مخالفة سابقة في الاتفاق العام بشأن التعريريات الجمركية والتجارة (الفات). ومع ذلك ستطبق ضمانات خاصة لتلك المنتجات:

(ب) تحقيق ادراج تدريجي لأصناف المنسوجات والملابس في الفات على مدى فترة عشر سنوات ينفذ على ثلاثة مراحل: فتتحرر نصف منتجات المنسوجات والملابس بعد سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ثم تزال في نهاية السنة العاشرة جمیع التقييدات الكمية على الواردات من المنسوجات والملابس؛

(ج) يتحقق المزيد من التحرر للتدابير غير التعريفية في إطار جداول تيسيرات قطرية فردية:

(د) توضع ضوابط متعددة الأطراف فيما يتعلق بإجراءات أذون الاستيراد، والضمادات، وتدابير مكافحة الاغراق، والتدابير الخاصة بالاعانات والتعويض، والتدابير المتعلقة بالاصحاح والاصحاح النباتي، وقواعد المنشأ وغيرها التي قد يكون لها آثار هامة في تطبيقها على صادرات البلدان النامية.

٦٣- ستقيم آثار هذه الترتيبات الجديدة على البلدان النامية في إطار التقييم الشامل لأثار الجولة الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية. وسيتيح ذلك أيضا الفرصة لتقدير نتائج الجولة فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم على أساس النتائج النهائية للتناوض والخطط والجدوال الخاصة بتنفيذها على مستوى منتجات معينة.

٦٤- يقدر ما يتعلق الأمر بنظام الأفضليات المعمم سيكون من الضروري أن تدمج مختلف البلدان المانحة للأفضليات شتى التغيرات التعريفية في المخططات الوطنية لكل منها. وسيكون من المستصوب في هذا السياق أن تطبق المعدلات الجديدة لنظام الأفضليات المعمم في أبكر وقت ممكن.

#### باء - تدابير لتحسين فعالية نظام الأفضليات المعمم

##### ١- توسيع تغطية نظام الأفضليات المعمم للمنتجات

٦٥- كما سلم التزام كرتاخينا، سيكون تحقيق توسيع ضخم لتغطية المنتجات وسيلة من أكمل وسائل تحسين فعالية نظام الأفضليات المعمم. وقد أوصى المؤتمر بضرورة النظر في التغطية الشاملة للمنتجات في سياق استعراض المخططات القطرية للنظام من أجل إدخال المنتجات التي كانت مستبعدة والتي لها أهمية تصديرية للبلدان النامية في الوقت الحالي أو التي يحتمل أن تكون لها هذه الأهمية في المستقبل.

٦٦- يعتبر الاستبعاد التام للمنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية من الانتفاع بمعاير نظام الأفضليات المعمم وسيلة فجة ومتقدمة للغاية لمراعاة حساسيات الصناعة المحلية في البلدان المانحة أو القدرة التنافسية النسبية للمستفيدين من النظام. وتستخدم بعض البلدان المانحة للأفضليات عمليات الاستبعاد كأداة رئيسية؛ بينما تستكمل بلدان أخرى حالات استثناء المنتجات بفرض معدلات تفضيلية عالية للرسوم الجمركية، وتطبيق حصص استيراد وحصص تعريفية أو حدود قصوى أو معايير ذات أصل تقييدي.

٦٧- بلغت القيمة الإجمالية لواردات المنتجات المستبعدة في الجهات الثلاث الرئيسية المانحة للأفضليات: الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة نحو ١٤٠ مليارا من الدولارات في عام ١٩٩٢، وهو ما يقابل

حوالى ضعف المبالغ التي أفادت التجارة بالفعل. وستكون التخفيضات التعريفية الناجمة عن جولة أوروغواي للمنتجات المستبعدة محدودة؛ وهي تتراوح وفقاً للمؤشرات المبدئية ما بين ٩٪ في المائة في اليابان و ١٧٪ في المائة في الولايات المتحدة و ٢٠٪ في المائة في الاتحاد الأوروبي، الذي زادت مع ذلك مستويات رسومه الجمركية لهذه المنتجات ثلاثة مرات على متوسط مستويات الرسوم المحددة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية. وتتعلّل الآثار المجتمعية لتخفيضات الرسوم الجمركية وحالات الاعفاء التام من هذه الرسوم بالنسبة لبعض المنتجات الواردة في قوائم السلع المستثناء التغييرات التالية في متوسط الرسوم الجمركية قبل جولة أوروغواي وبعدها: في الولايات المتحدة كان التخفيض من ٧,٢٪ إلى ٦,٥٪ في المائة، وفي اليابان من ٨,٧٪ إلى ٧,٩٪ في المائة، وفي الاتحاد الأوروبي من ٢٤,٣٪ إلى ١٩,٤٪ في المائة. وتبيّن هذه التقديرات بوضوح أن جولة أوروغواي أحدثت تحسيناً ضئيلاً لمنتجات البلدان النامية غير المشمولة بمزايا نظام الأفضليات المعتم. وهناك حاجة واضحة إلى اتخاذ إجراءات إضافية في إطار هذا النظام.

-٦٨- يعتبر استبعاد منتجات من بعض مخططات الأفضليات السبب الرئيسي لعدم اشتراك بلدان نامية كثيرة على نحو فعال في المزايا التي يتتيحها هذه المخططات. لذلك نجد على سبيل المثال أن أكثر من ٩٠٪ في المائة من الصادرات تم استبعادها من مزايا الأفضليات التي يتتيحها مخططاً للولايات المتحدة الأمريكية واليابان في حالة ما يزيد على ثلث البلدان والأقاليم النامية المستفيدة في عام ١٩٩٢.

-٦٩- تعتبر حالات استبعاد المنتجات من نظام الأفضليات المعتم من المسائل البالغة الحساسية للبلدان النامية حيث تقترن تلك الحالات بمستويات عالية نسبياً للرسوم الجمركية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية وغير ذلك من التقييدات وحيث يحتمل أن تستمر هذه الحالة بعد جولة أوروغواي. وفي القطاع الصناعي تتجلى هذه الحالة بشكل خاص في مخططات بلدان مانحة عديدة كما في صناعات: المنسوجات والملابس؛ والأحذية والمنتجات الجلدية؛ ومنتجات صناعة الأغذية. ويجري استبعاد الكثير من منتجات هذه القطاعات بشكل مباشر من مخططات الأفضليات للولايات المتحدة واليابان. وفي الاتحاد الأوروبي تخضع هذه المنتجات لمعدلات مرتفعة نسبياً للرسوم الجمركية تقترب بحدود قصوى للأفضليات العالمية والتقطيرية أو حدود قصوى للمبالغ المعنونة من الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد. وأحدث نظام حصص الواردات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية تأثيراً شديداً أيضاً على واردات الولايات المتحدة من الملابس والمنسوجات.

-٧٠- تمثل هذه القطاعات الصناعية الثلاثة التي ظلت تتأثر بشكل خاص من حالات الاستبعاد أو المستويات المرتفعة لمعدلات التعريفة التفضيلية حصة كبيرة جداً في صناعات البلدان النامية؛ وهي تشكل أكثر من نصف القيمة المضافة التصنيعية في بلدان نامية عديدة. كما أنها تعتبر القطاعات التصديرية الرئيسية للصناعات التحويلية في معظم البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧١- أفلت الى حد كبير صناعة الأغذية من التخفيضات الرئيسية في المعدلات المحددة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، والتي تظل تعتبر مرتفعة جداً بالنسبة لمنتجات عديدة بعد جولة أوروغواي. وعلى عكس ذلك، أحرزت عملية التحرر التفضيلي تقدماً في تجمعات التكامل الرئيسية، حيث زاد حجم المعدلات التجارية فيما بينها. ويبدو أن هذا الوضع يجعل من الملائم ادخال هذا القطاع في تفطية نظام الأفضليات وتخفيف الرسوم التفضيلية الى الصفر. ومن شأن هذا أن يضع صناعات تعليب وتجهيز الأغذية في البلدان النامية على قدم المساواة من حيث المقدرة التنافسية مع المنتجين في تلك التجمعات، وأن يتتجنب المزيد من مخاطر تحويل مجرى التدفقات التجارية. وبالنسبة لمنتجات صناعة الأغذية تلك، حيث تشكل الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية نسبة رئيسية من الكلفة يمكن الابقاء على التسويات التعويضية لهذا العنصر من عناصر الكلفة على نحو ما هو مطبق داخل بعض تجمعات التكامل.

٧٢- من شأن الادخال الكامل لصناعات الملابس والمنسوجات والأحذية والأغذية في نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك تخفيض الرسوم التفضيلية الى الصفر، أن ينيد بشكل خاص عدداً كبيراً من البلدان النامية المتوسطة والصغيرة، التي شرعت في تجهيز موادها الخام المحلية كاستراتيجية رئيسية لزيادة تنوع منتجاتها الصناعية والتصديرية. وينبغي أن تؤدي تحديات البلدان والمنتجات في معظم المخططات الرئيسية الى توفير ضمانات كافية لمصالح المنتجين المحليين في الحالات التي يمكن فيها أن تصبح البلدان المستفيدة فرادى من الموردين المهيمنين.

٧٣- تشكل منتجات الزراعة ومصانع الأسماك قطاعاً رئيسياً ثانياً تستبعد فوراً منتجاته من نظام الأفضليات المعمم. وفي عام ١٩٩٢، أثرت تلك المنتجات على ما قيمته ٩,٢ مليارات من دولارات الولايات المتحدة من واردات الجماعة الأوروبية من البلدان النامية و٤,٤ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في الولايات المتحدة و٨,٧ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في اليابان. وبالنسبة لأغذية المناطق المعتمدة ومراحل التجهيز الأولى تتجه مستويات التعرفين المبدئية في فترة ما بعد جولة أوروغواي لمنتجات المستبعدة إلى البقاء عالية جداً. وستستمر المعدلات المحددة للدولة الأكثر رعاية في الارتفاع إلى ذرى عالية جداً في بلد واحد أو أكثر من البلدان الرئيسية المانحة للأفضليات لتصل إلى ٤٠ أو ٦٠ أو حتى ٨٠ في المائة بالنسبة لللحوم والحبوب والدقيق والسكر وبعض أنواع الفاكهة والخضر. وعندما يكون من الممكن أيضاً إدماج نتائج تطبيق التعرفين الجمركية، ينبغي أن يستهدف إجراء أي تقييم مفصل تحديد نطاق التسهيلات التعرفينية الجزئية لمصالح البلدان النامية في إطار نظام الأفضليات المعمم على أساس كل منتج على حدة.

٧٤- تتضمن القطاعات الأخرى الهامة للبلدان النامية، التي ما زالت باقية على قوائم الاستثناءات، بعض المنتجات الاستوائية ومنتجات زراعية غير غذائية شتى، وخصوصاً المنتجات البستانية. وتعتبر هذه المنتجات ذات أهمية تصديرية عالية للعديد من البلدان النامية. وهناك بداية استهلها الاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة لمنح اعفاء تفضيلي من التعرفينات لمنتجات زراعية غير غذائية، خصوصاً من المنتجات البستانية، لصالح بعض البلدان النامية، بعضها بموجب نظام أفضليات معنمي خاص والبعض الآخر بموجب ترتيبات تفضيلية خاصة. وأخذًا بعين الاعتبار ما يبيده العديد من البلدان النامية من اهتمام واسع المجال بهذه المنتجات (بما في ذلك احلال الزراعات محل انتاج العقاقير)، ينبغي للبلدان المانحة أن تبحث امكانية تمديد نظام الاعفاء التفضيلي من الرسوم الجمركية ل المنتجات البستانية وغيرها من المنتجات الزراعية غير الغذائية ليشمل جميع البلدان النامية.

-٧٥ تختلف حالات المنتجات المتبقية المستثناء من نظام الأفضليات المعنمي اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان المانحة من ناحية أهميتها التجارية للبلدان النامية والمعدلات الباقية في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وستظل معدلات إلـ ١٠ في المائة فأكثر المرتفعة نسبياً تطبق على منتجات معينة كالسيارات وبعض أنواع الشاحنات، وأدوات المانحة من الزجاج والخزف، وال ساعات، والمكائن وما إلى ذلك في بعض البلدان المانحة. وستبقى الرسوم المتوسطة التراوح مطبقة على سلع مثل منتجات التكرير، وبعض المواد البتروكيميائية وغيرها من المواد الكيميائية القاعدة والمنتجات الوسيطة. وبالنسبة لـ غالبية كبيرة من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية والمستثناء حالياً من نظام الأفضليات المعنمي، ستكون المعدلات الباقية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية أقل من ١٠ في المائة ودون ٦ في المائة في أحيان كثيرة. ويجب أن يكون بالإمكان إدخال هذه المنتجات الصناعية التي كانت مستثناءة من المخططات التفضيلية في نظام الأفضليات المعنمي دون المزيد من التأخير.

-٧٦ من شأن المقترنات الواردة أعلاه الرامية إلى الإزالة التدريجية والمتمايزة للحالات الاستثنائية من نظام الأفضليات المعنمي، والتخفيف المتزامن لما تبقى من رسوم جمركية عالية على المنتجات المشمولة بنظام الأفضليات المعنمي أن يوفر أكناً وسيلة لتحسين فعالية النظام وتوسيع نطاق آثاره ليشمل عدداً كبيراً من البلدان النامية. وسيؤدي بدوره إلى تحسين ممارسة تقاسم الأعباء فيها بين المانحين للتفضيلات، وتجنب تركيز الصادرات على أسواق تفضيلية وحيدة، وتقليل الحساسيات المتبقية ضد التوسيع الكبير لتفطية المنتجات. وينبغي أن تُتَّخذ فوراً بعض الإجراءات بمناسبة استعراض المخططات الوطنية فيما يتعلق بالتعرفينات الصناعية المتبقية، بما في ذلك التعرفينات الباقية في صناعة الأغذية وفي المنتجات الزراعية الغذائية. وينبغي أن يحدد التقىيم المنفصل للنتائج النهائية لجولة أوروغواي نطاق ومعدل سير السرعة في الإجراءات التفضيلية فيما يتعلق ب المنتجات الأغذية الزراعية ومكون تعويض أسعار المنتجات الزراعية لحماية بعض المنتجات في صناعة الأغذية.

#### -٤- تقليل التحديدات والتقييدات على الواردات التفضيلية إلى الحد الأدنى

٧٧- كان من المتوقع أصلاً أن تستجيب التحديدات السابقة للاحتياجات النوعية لكفالة صالح المنتج المحلي أو سحب مزايا تفضيلية من مصدرين كانت قد توفرت لهم مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، ولم تعد الحاجة إلى نظام الأفضليات المعمم مشبعة. وخلال تطبيق هذه القواعد كان من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين هذه الأهداف. ولطريقة استخدام التحديدات السابقة من أجل تحقيق هذه الغايات عيوب هامة: فهي لا تشجع التخطيط والاستثمار في الأجل الطويل، كما أنها تضر بشكل خاص البلدان المصدرة التي تعتمد على منتجات تصديرية قليلة وتحتاج إلى الهاشم التفضيلي لدعم هذه الصادرات؛ وهي تطرح مبدأ عدم امكانية التنبؤ حتى بالنسبة للبضائع التي تم شحنها بالفعل نظراً لأن التجار لا يعرفون دوماً ما إذا كان سيتم تغطية الحصة التعرفية أو الحد الأقصى أو العتبة قبل أن تصل بضائعهم إلى البلد المستورد.

٧٨- اعتمدت بعض البلدان المانحة للتفضيلات إلى حد بعيد على شرط ضمان شبيه بالشرط الوارد في المادة التاسعة عشر من الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة لأخذ المشاكل الناشئة في صناعات معينة بعين الاعتبار. ومما له مغزى أن الحاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء الوقائي بشكل فعال لم تنشأ إلا في حالات قليلة نسبياً. ومن شأن ذلك أن يؤكد تفوق هذا النهج نظراً لأنه يفترض أن تكون الضمادات بحكم طبيعتها الذاتية ضرورة مؤقتة للسماح للمنتجين المحليين بالتكيف مع التدفقات في الواردات التي تنجُ عن نظام الأفضليات المعمم.

٧٩- من أهداف استخدام التحديدات والحدود القصوى والمحضن السابقة ضمان التوزيع المنصف للمنافع فيما بين المستفيدين. ومع هذا يبين الدليل التجاريبي أن وضع حدود لدخول المنتجات التي تصدرها البلدان النامية الأكثر مقدرة على المنافسة في أسواق الاتحاد الأوروبي معفية من الرسوم الجمركية لم يؤد إلى زيادة صادرات البلدان النامية التي تكون في مرحلة تصنيع غير متقدمة<sup>(٥١)</sup>. وبالمثل، يقصد من تحديدات الضرورة التنافسية للولايات المتحدة "حفظ منافع البرنامج للمنتجين الأقل مقدرة على المنافسة". ومع ذلك يبين الدليل التجاريبي أن أقل البلدان نمواً والمستفيدون الآخرين الصغار نسبياً لا يستفيدون من حالات استبعاد ضرورة المنافسة. فقد تحققت المنافع إلى حد كبير للموردين غير الخاضعين لنظام الأفضليات المعمم من البلدان المتقدمة النمو وبعض المستفيدين الرئيسيين من النظام<sup>(٥٢)</sup>.

٨٠- طرحت لجنة الاتحاد الأوروبي بعض المقترنات بالغة الأثر لازالة كل التحديدات الكمية مع الابقاء في الوقت نفسه على هامش تفضيلي كبير بالقدر الذي يكفي لجعل التجار يستخدمون النظام، ولكن مع السماح في نفس الوقت بأن تؤخذ في الحسبان حساسية المنتجات والقدرة التنافسية للبلد المصدر<sup>(٥٣)</sup>. ويدعو أحد هذه المقترنات إلى السماح بدخول المنتجات غير الحساسة بدون رسوم جمركية، بينما يكون

التخفيض في الرسوم على المنتجات الحساسة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية متغيراً. وفي حالة وجود أزواج لمنتجات البلدان لا يمكن استيعابها في أي من الفئتين المشار إليهما، سواء كان ذلك لأن المنتجات بالفئة الحساسية أو لتعذر تخفيض الرسوم مع الاستمرار في اعطاء هامش تفضيلي مقبول، فإن هذه الأزواج من المنتجات ستستبعد من نظام الأفضليات المعمم وان كانت هناك مؤشرات أخرى تؤخذ في الحسبان مثل أداء التجارة غير الخاضعة لنظام الأفضليات المعمم ومتوسط دخل الفرد.

-٨١- وتؤدي هذه المقترنات إلى نشوء عدد من الصعاب. ففي فترة ما بعد جولة أوروغواي ستكون هناك تعريفات كثيرة منخفضة إلى الحد الذي يجعل أي إجراء يقل عن اعتباره الواردات من التعريفات الجمركية يهدد بشكل كبير الجدوى من نظام الأفضليات المعمم. ولن يعود الهاشم التفضيلي التكلفة الإدارية، وخصوصا فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنظمة. كما أن معايير الاستبعاد تبدو معقدة وغامضة<sup>(٥٤)</sup>. وينبغي أن تؤدي خبرات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق برفع التحديدات والحدود القصوى السابقة لصالح بعض المنتفعين إلى توفير الإرشادات لوضع نهج أكثر مرونة للضمادات والضرورة التنافسية فيما يتعلق بالمنتفعين الأقل تقدماً في الصناعة. وينبغي أن تجرى موافقة لهذه الآليات لتتنكّيف مع الرسوم الجمركية المخصصة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية الناجمة عن جولة أوروغواي.

#### ٢- التدابير غير التعريفية

-٨٢- سيؤدي اختتام جولة أوروغواي وكذلك التطورات الأخيرة في فرادي البلدان ومجموعاتها إلى خفض كبير للمدى الذي تخضع فيه المنتجات المشتملة بتغطية نظام الأفضليات المعمم للقيود الكمية. وستكون هناك حاجة إلى اجراء تقييم للنتائج النهائية وجداول التيسيرات من أجل تحديد المدى الدقيق الذي قد تبقى فيه المشاكل ضمن جملة أمور بالنسبة لما يلي: (أ) مدى التطبيق الفعلي للتعريفات الجمركية على التدابير غير التعريفية للمنتجات الزراعية وشتى صور هذه التدابير التي تم التخلص منها؛ (ب) جداول المنتجات وتوقيت تحرير تجارة المنسوجات والملابس من القيود الكمية؛ (ج) القيود الكمية المزمنة التي قد تصبح في نهاية الأمر واجبة التطبيق على بعض المستفيدون من نظام الأفضليات المعمم.

-٨٣- أدخلت بعض البلدان المانحة للأفضليات مؤخراً أحكاماً في الاتفاقيات الأقلية الحديثة من أجل تحرير القيود الكمية وغيرها من التدابير غير التعريفية على نحو أسرع مما يجري بموجب اتفاقيات جولة أوروغواي. وينبغي لهذه البلدان ومجموعاتها أن تنظر في امكانية وضع المستفيدون من نظام الأفضليات المعمم على قدم المساواة مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وفي تحرير تجارة المنسوجات والملابس من نظام الحصص بشكل أسرع. فمن شأن ذلك أن يحول دون حدوث المزيد من المساوى التنافسية الناشئة للبلدان النامية في مواجهة الشركاء في تلك الاتفاقيات.

٨٤- ستظل التدابير غير التعريفية الأخرى - مثل اجراءات مكافحة الاغراق، والرسوم التعويضية والضمادات تطبق بموجب القواعد المتعددة الأطراف المنقحة، الناجمة عن جولة أوروغواي. وقد استخدمت هذه التدابير بشكل متزايد في الماضي الترتب. وتبين بعد ذلك أن اجراءات مكافحة الاغراق لم تكن مبررة في نصف الحالات تقريبا، وفي النهاية لم تفرض أية رسوم لمكافحة الاغراق. وعلى الرغم من هذه النتيجة الايجابية، تأثرت صنفقات تجارية كثيرة بشكل خطير من مجرد البدء في هذه الاجراءات والتداير المؤقتة. وعلى ذلك ينبغي أن يأخذ أي تقييم يجري في المستقبل في الاعتبار امكانية فرض هذه التدابير على المنتجات المشمولة بتفطية نظام الأفضليات المعمم بموجب الاتفاques الجديدة.

#### ٤- تحسينات لصالح أقل البلدان نموا

٨٥- كثيرا ما تكون صادرات أقل البلدان نموا من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية الى البلدان المانحة للأفضليات صغيرة من حيث قيمتها التجارية، الا أنها تشكل في كثير من الأحيان نصبا هاما من صادرات أقل البلدان نموا الى البلدان المتقدمة النمو. ويظل لنظام الأفضليات المعمم أهمية عالية لهذه البلدان نظرا لأنها تفتح لها الأبواب لزيادة تنوع صادراتها وتوسيع نطاقها.

٨٦- فيما عدا الولايات المتحدة، تعطي معظم البلدان المانحة للأفضليات الآن مركز أقل البلدان نموا لجميع البلدان الأقل نموا المدرجة أسماؤها على قائمة الأمم المتحدة. ويعطي الاتحاد الأوروبي معاملة تفضيلية خاصة لمعظم البلدان الأقل نموا في إطار اتفاقية لومي بحيث أصبحت هذه البلدان متبعين اسما من مخطط لنظام الأفضليات المعمم.

٨٧- يقدر ما يتعلق الأمر بتفطية المنتجات، قدمت بعض البلدان المانحة للأفضليات (النرويج والسويد وبولغاريا وهنغاريا وروسيا) تفطية كاملة لجميع المنتجات (الفصول ١ - ٩٧ من النظام المتناسق). وتقدم بعض البلدان ومجموعات البلدان الأخرى المانحة للأفضليات كالاتحاد الأوروبي وفنلندا تفطية طويلة الأجل لأقل البلدان نموا. وتطبق كندا واليابان والولايات المتحدة نفس التفطية للمنتجات - ونفس حالات الاستبعاد للمنتجات - الى أقل البلدان نموا كما تفعل مع المتبعين الآخرين من نظام الأفضليات المعمم.

٨٨- على الرغم من التحسينات الكبيرة التي أدخلت على الكثير من مخططات نظام الأفضليات المعمم من أجل تمديد تفطية المنتجات الى جميع المنتجات في نظام الأفضليات المعمم، أو خفض التعريفات الجمركية الى الصفر بالنسبة للمنتوجات المشمولة بالتفطية، أو اعفاء هذه البلدان من نظام الحدود القصوى أو تحديد الحصص التعريفية لنظام الأفضليات المعمم، أو أية تحديات سابقة للمنافع التفضيلية، يظل الاستخدام الفعلي لنظام الأفضليات المعمم من جانب أقل البلدان نموا دون امكانياتها بكثير. ولم يستند فعلا من تفضيلات النظام في سنة ١٩٩٢ سوى ثلث الصادرات الخاضعة للرسوم الجمركية من أقل البلدان نموا

إلى البلدان المانحة للأفضليات من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وظل استبعاد المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية من المنتجات المشمولة بتفطية نظام الأفضليات المعتمد سببًا واحدًا لذلك: فما زال ما يقرب من ٤٠٪ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا الخاضعة للرسوم الجمركية مستبعدًا من تفطية نظام الأفضليات المعتمد. الواقع أن الاستثناءات العامة للمنتجات التي تُبقي عليها أساساً كندا والولايات المتحدة واليابان وفنلندا لا يزال لها تأثير كبير على أقل البلدان نموا نظراً لأن السلع الأساسية التصديرية لهذه البلدان تتركز في كثير من الأحيان على المنتجات التي تعتبرها البلدان المانحة للأفضليات من المنتجات الحساسة.

-٨٩- ولا تزال نسبة أخرى من صادرات أقل البلدان نموا الخاضعة للرسوم الجمركية تبلغ ٢٠٪ في المائة أو من المنتجات المشمولة من ناحية المبدأ بتفطية مخططات نظام الأفضليات المعتمد لكل منها غير مستخدمة، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي واليابان والنمسا (التي تتسبب مجتمعة بنسبة ٩٢٪ في المائة من هذه الفجوة). وقد يعود هذا إلى حد ما إلى المشاكل التي تصادف في تلبية معايير المنشأ أو متطلبات التصديق، وكذلك إلى حقيقة أن بلداناً عديدة من أقل البلدان نموا لم تبلغ المواصفات المطلوبة لسلطات التصديق إلى البلدان النامية. بيد أن هناك عوامل أخرى عديدة تسهم في هذا الاستخدام المحدود تكمن في البلدان الأقل نموا المستفيدة ذاتها: وتشمل الصعاب التي تنشأ من جانب أقل البلدان نموا عدم كفاية المرافق البشرية والمؤسسية، وعدم الاعتياد على الإجراءات، والافتقار إلى نشر المعلومات ذات الصلة فيما بين المصادرين المحتملين وما إلى ذلك<sup>(٥٥)</sup>.

-٩٠- من المجالات ذات الأولوية لتحسين نظام الأفضليات المعتمد توسيع نطاق النظام ليشمل كل المنتجات في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد<sup>(٥٦)</sup>. ومن غير المحتمل أن تحدث جولة أوروغواي بمفردها تحولاً رئيسياً في تلك الحالة. ومن الضروري بذل جهود إضافية تحريرية فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس والأحذية وطائفة من المنتجات الزراعية وصناعة الأغذية من أجل تحقيق فعالية أفضل لنظام الأفضليات المعتمد لأقل البلدان نموا في هذه المخططات الباقي. وينبغي للبلدان المانحة للأفضليات التي لم توسع بعد نطاق امكانية الحصول على الاعفاء الجمركي لجميع المنتجات أن تخفض معدلات نظام الأفضليات المعتمد إلى صفر. وتتيح عملية اخضاع التدابير غير التعرفية للرسوم الجمركية الناجمة عن جولة أوروغواي بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية مجالاً واسعاً في حالة أقل البلدان نموا دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث مخاطر كبيرة بشكل واضح للإنتاج المحلي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون بالأمكان إدخال عدد من التحسينات فيما يتعلق بمتطلبات المنشأ: ويحدد التقرير بشأن قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعتمد المشاكل الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا (TD/B/SCP/8)، فضلاً عن احتياجاتها والسبل الممكنة للتخفيف من متطلبات واجراءات المنشأ خصوصاً لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك التطبيق السريع لمفهوم التراكم الاقتصادي والمحفوبيات الخاصة بالبلدان المانحة<sup>(٥٧)</sup>.

الجوانب المؤسسية والمنهجية لنظام الأفضليات المعمم -٥

(أ) مدة مخططات نظام الأفضليات المعمم

٩١- ينبغي أن توضع مخططات نظام التنازل المعمم فرادي على أساس أطول أمدا من أجل اضفاء الأمان ويسير الاستثمار اللازم لتوسيع نطاق الصادرات لكي تشمل أسواقاً أو منتجات جديدة. وينبغي التقليل إلى الحد الأدنى من التغيرات في المخططات خلال فترة خمس سنوات.

(ب) مخططات نظام الأفضليات المعمم لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة تحول

٩٢- يطبق العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مخططات نظام الأفضليات المعمم؛ وبعض هذه البلدان متقدمة ومانحة للأفضليات في نفس الوقت. ونظرًا للصعاب التي تواجه عمليات التحول، فإن بعض هذه المخططات تكون أكثر محدودية، ولا تقدم سوى تخفيضات تعرفية جزئية، أو لا تطبق إلا على بعض أنماط البلدان النامية كاليمن التي تكون لديها مستويات منخفضة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مثلاً. إلا أن هذه المخططات تعتبر مع ذلك خطوات مفيدة إلى الأمام، ويجب تشجيع المزيد من البلدان التي تمر بمرحلة تحول على تنفيذ أفضليات النظام المعمم وفقاً لإمكاناتها وظروفها الاقتصادية. ويمكن تحسين هذه المخططات تدريجياً فيما بعد عندما تكون عملية التحول قد حققت نتائج فعالة.

٩٣- عندما تخفض بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول رسومها الجمركية بطريقة تفضيلية في إطار اتفاقاتها الأوروبية واتفاقات التجارة الحرة لصالح الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، سيعين عليها أيضاً أن تنظر في المدى الذي يمكن أن تخفض فيه الرسوم الجمركية لنظام الأفضليات المعمم. وسيساعد ذلك في الابقاء على صلة معينة من ناحية الظروف التي تتيح للبلدان النامية فرصة الوصول إلى أسواقها.

(ج) قضايا التخريح

٩٤- يعرض ملخص الرئيس للمناقشات التي دارت بشأن هذه القضايا في الدورة العشرين للجنة الخاصة آراء البلدان النامية حول الحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن معايير يتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لتطبيق أية تدابير للتخريح، أي الاستبعاد التدريجي على أساس المنتجات أو على أساس بلدان المنتجات. وينبغي من حيث المبدأ أن تكون هذه المعايير قائمة حصراً على الاعتبارات التجارية والاقتصادية، مع استبعاد القضايا غير التجارية. ويجب قبل سحب أي أفضلية معطاة لأحد المنتجات البرهنة على وجود قدرة تنافسية مطلقة ومستديمة. وينبغي لا تطبق تدابير التخريح المترورة على أساس معايير متفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف إلا بعد اعطاء وقت كاف للبلدان المستفيدة لتمكينها من تكييف السلع التي تعرضها مع الشروط الجديدة للوصول إلى الأسواق<sup>(٥٨)</sup>.

٩٥ - كما ظهر في الجزء الأول من هذه الدراسة، استمرت تدابير التخريح والتناضل في التوسيع دون التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن المعايير. ويقتضي القيام بالمزيد من العمل بشأن المعايير وضع حالات معينة للمنتجات والبلدان في سياق أعم لتنمية صادرات أي بلد بالذات. وينبغي أن تأخذ المعايير في الحسبان درجة تنويع المنتجات التصديرية، وموقف البلد المصدر باعتباره مورداً للأسواق العالمية ككل: حتى وإن كان المنتج بلد نام معين يصيب أكبر في واردات بلد معين مانع للأفضليات، فقد يظل هذا البلد مورداً صغيراً بالنسبة للأسواق العالمية، بينما يمكن أن يكون المنتج من المنتجات التصديرية القليلة للبلد المستورد<sup>(٥٩)</sup>.

#### (د) قواعد المنشأ

٩٦ - نتيجة لتخفيض العديد من معدلات التعرفنة الجمركية إلى مستويات متدنية، أصبحت الآن هناك حاجة إلى إجراء استعراض شامل لقواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعتم. ولم تعد المستويات المنخفضة للرسوم الجمركية تبرر وجود معايير صارمة كالمعايير السابقة. نظراً لأن حدث انخفاض كبير في مخاطر تحويل التدفقات التجارية، فضلاً عن امكانية استخدام قواعد المنشأ لضمان مصلحة المنتج المحلي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة قوية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل خفض التكالفة وتلافي امتصاص تكلفة التدابير الجمركية للمزايا التفضيلية المنخفضة.

٩٧ - يعرض التقرير المفصل عن قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعتم الذي سيكون مطروحاً أمام اللجنة الخاصة في دورتها الحادية والعشرين<sup>(٦٠)</sup>. عدداً من المقترنات الرامية إلى احراز تقدم صوب التنفيذ الفعال لتحقيق التناقض بين المعايير، وتطبيق مفهوم التراكم الإقليمي والمحفوبيات الخاصة بالبلدان المانحة وتدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً. وبهذا المعنى قد ترغب اللجنة الخاصة النظر في وضع برنامج خاص لتنقيح قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعتم في إطار استعراض السياسة العامة لذلك النظام.

#### (هـ) المشاورات والإجراءات الإعلامية

٩٨ - على الرغم من أن المخططات الفردية لنظام الأفضليات المعتم مستقلة ذاتياً، فإنه يمكن تحسين آليات الإعلام والمشاورات وبناء التوافق في الآراء بين البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المتلقية لها؛ وسوف يساعد هذا على زيادة فعالية تطبيق المخططات، وزيادة شفافيتها واستقامتها الواضحة.<sup>١١</sup> وسيكون من الأمور الهامة أن تعمم البلدان المانحة للأفضليات مقترناتها الرامية إلى ادخال تغييرات رئيسية في مخططاتها على المنتفعين والبلدان المانحة عن طريق أمانة الأونكتاد قبل اعتمادها النهائي بوقت كافٍ، من أجل دعوتهن لعرض آرائهم وتعليقاتهم.<sup>١٢</sup> ينبعي أن توفر للمصدرين المعلومات الكافية فيما يتعلق بالأسباب المنطقية والاشترطيات المطلوب توفرها في جميع الحالات التي تكون فيها أحدى الشحنات قد حرمت من الفرصة التفضيلية للوصول إلى الأسواق. ويجب اتخاذ الفرصة للتشاور في هذه الحالات.<sup>١٣</sup> ينبعي للبلدان المانحة للأفضليات أن تبلغ أمانة الأونكتاد بمخططاتها التفضيلية وأية تغييرات رئيسية تدخلها في

قوانينها التجارية، مثل جداول التعاريفات الجديدة، وذلك لتسهيل نشر المعلومات وتيسير عملية تقديم المساعدة التقنية. وينبغي لهذه البلدان أن ترسل أيضاً احصاءاتها المتعلقة بالاستخدام الفعلي لأفضليات النظام إلى أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن. وينتظر أن يتم ذلك في شكل محosب بغية تسهيل عملية تقييم فعالية المخططات للبلدان المستفيدة من الأفضليات.

#### (و) مفاهيم ونحو جديدة

##### نظام أفضليات معمم أخضر؟

٩٩- أقترح وجوب تشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية بمنع تفضيلات إضافية للمنتجات التصديرية التي تنتع بطريقة نظيفة نسبياً في إطار "نظام أفضليات معمم أخضر"<sup>(٦١)</sup>. وقد تم تصور توجهين لذلك الفرض: أحدهما منع تفضيلات إضافية إلى جانب التفضيلات الحالية للمنتجات التي تنتجهما عمليات انتاج سليمة بيئياً (منتجات نظيفة)، والآخر منع مزايا تفضيلية إضافية للبلدان النامية التي لديها مستويات بيئية متقدمة.

١٠٠- يحتمل أن تستلنت هذه المقترنات النظر إذا استطاعت أن تقدم على نحو فعال إضافة إلى مزايا نظام الأفضليات المعمم، وإذا ما تم وضع المعايير ذات الصلة بالتشاور مع البلدان النامية: فعلى سبيل المثال إذا كانت تساعد في التغلب على المقاومة راسخة الجذور ضد إدراج المنتجات الزراعية في المناطق المعتدلة وفي تخفيض رسومها الجمركية التفضيلية إلى صفر، أو إذا سمحت بتعجيل عملية التحرر الكامل للملابس والمنسوجات من القيود الكمية. وسيكون من المفيد في هذاخصوص توضيح النطاق الإضافي الفعلى "للتحرر الأخضر" في إطار نظام الأفضليات المعمم لهذه المنتجات وال الحاجز، مع التسلیم الكامل أيضاً بأن بعض البلدان المانحة للأفضليات وجدت أنه من الممكن إدراج كل المنتجات في نظام الأفضليات المعمم دون الحق أية شروط إضافية، بينما أحرزت بلدان أخرى تقدماً في مجال اجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، أو تحرير الحصص بالنسبة لتلك المنتجات. وسيكون من الملفت للنظر أيضاً استكشاف المزيد من المعايير لتحديد "المنتجات الخضراء" وكذلك للتوصيل إلى صيغ ممكنة لبناء توافق الآراء بين البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة منها وذلك لضمان التأكد من أن هذه المزايا إضافية ولا تنطوي على أية مشروطيات جديدة.

##### نظام أفضليات معمم مواز للخدمات

١٠١- على منوال مماثل للمنوال الذي تحدّد به النحو الجديدة لأخذ الhtائق الواقعية الاقتصادية المتغيرة في الحسبان من أجل مستقبل نظام الأفضليات المعمم، يمكن النظر في امكانية تمديد هذا النظام ليشمل الخدمات أيضاً. ومن شأن ذلك أن يسلم بالأهمية المتعاظمة لقطاعات الخدمات للتجارة الدولية ولتنمية البلدان النامية ووضع الأطراف المتعددة الأطراف الجديد للتجارة في مجال الخدمات، أي الاتفاق العام بشأن التجارة في

الخدمات (الفاتس). وتتضمن دراسة أعدت مؤخرا للأونكتاد<sup>(٦٢)</sup> عددا من الاقتراحات المفيدة عن الكيفية التي يمكن بها أن تدعم التفضيلات المماثلة لنظام الأفضليات المعمم صادرات الخدمات وعناصر ايرادات الدخل للبلدان النامية في البلدان المتقدمة النمو. وسيشمل ذلك عناصر مثل تخفيف الضرائب على إعادة ايرادات العاملين الأجانب إلى أوطانهم؛ وتخفيف الضرائب على مدخلات فروع شركات البلدان النامية وتوابعها في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى؛ وفتح أسواق للخدمات المحلية في تلك البلدان تتبع للبلدان النامية فرصة الوصول إليها بما يتجاوز مجالات الفات (النقل الجوى والملاحة البحرية)؛ ووضع أحكام تفضيلية خاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى لصالح البلدان النامية تشمل خدمات مثل البناء (الاسماح بالمشاركة في تقديم عطاءات لعقود منخفضة القيمة، وهو أمر يسهل لمؤسسات البلدان النامية الوصول إليه).

#### جيم - المساعدة التقنية في ميدان نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى

-١٠٢ يلخص التقرير بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم (TD/B/SCP/7) أنشطة التي أنجزت خلال عام ١٩٩٢. وقد نظمت حلقات دراسية وحلقات عمل بما يلائم على نحو متزايد القدرات التصديرية للبلدان النامية. ويزداد ميل بعض البلدان المستفيدة والتي لديها خبرة ناضجة باستخدام نظام الأفضليات المعمم إلى طلب حلقات عمل تقنية بشأن مشاكل محددة واجهتها كقواعد المنشأ أو آليات تفضيلات الحصص. أما البلدان حديثة الانضمام إلى النظام المستفيدين من أقل البلدان نموا فيزداد اهتمامهم بالحصول على أحدث معلومات عن نظام الأفضليات المعمم وتضم أفضل للتوعيد واجبة التطبيق.

-١٠٣ ساعدت أنشطة برنامج التعاون التقني المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى بلداناً نامية عديدة على إنشاء جهات تنسيق لنظام الأفضليات المعمم، وتحسين خدمات الدعم للمصدرين، وتوفير المعلومات والتدريب للعاملين في المؤسسات والموظفين الحكوميين. وبذلك يكون البرنامج قد قدم إسهاماً كبيراً في زيادة استخدام المستفيدين للفرص التي يتيحها نظام الأفضليات المعمم.

-١٠٤ ستؤدي نتيجة جولة أوروغواي المقترنة بالتحديد المتوقع اجراؤه في عام ١٩٩٤ لثلاثة مخطوطات رئيسية، وهي مخطوطات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إلى زيادة الطلبات على الأنشطة المتناثرة في إطار برنامج التعاون التقني فيما يتعلق بهذه التغييرات الرئيسية. وستدعو هذه التغييرات أيضاً إلى استكمال شتى الكتب الرشادية والمواد التي يستخدمها البرنامج في تنفيذ أنشطته. كما أن التغييرات الكبيرة المتوقعة في المخطوطات الفردية لنظام الأفضليات المعمم ستعني أيضاً حدوث تكيف رئيسي وستتطلب زيادة تحسين قاعدة بيانات نظام الأفضليات المعمم وبرنامجه المحوسب لنشرهما وتطبيقيهما في شتى جهات التنسيق المعنية بنظام الأفضليات المعمم.

١٠٥- سيكون من الأولويات الرئيسية للعمل المستقبلي مواصلة التركيز على الكينية التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية الأقل تقدماً في الصناعة التي تواجه صعوبات في هذا الخصوص أن تستخلص المزايا الكاملة من المخططات الفردية لنظام الأفضليات المعمم. وعلاوة على ذلك، يعتزم المشروع تقوية المؤسسات الوطنية وتوفير دورات تدريبية فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم إلى جانب مواد تدريبية ودراسات وبيانات تحليلية.

١٠٦- وغني عن القول أن المدى الذي سيكون فيه من الممكن تلبية الطلب على أنشطة التعاون التقني لنظام الأفضليات المعمم سيعتمد على سهولة الحصول على الموارد. وكما لوحظ في الوثيقة (TD/B/SCP/7) كان هناك ادخار بنسخة ٢٢ في المائة في التمويل اللازم لهذه الأنشطة في عام ١٩٩٣، الذي وصل إلى ما دون ٩٠٠ مليون من الدولارات؛ كما تراكم كم كبير من الطلبات التي لم تلب من البلدان النامية بنتهاية عام ١٩٩٢.

### الحواشى

(١) يتضمن الفصل الأول تلخيصاً للتعدديات التي أدخلت على مخططات نظام الأفضليات المعمم منذ الدورة العشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات المعقدة في أيار/مايو ١٩٩٢. وتناسيل هذه التغييرات والتحسينات تقوم على أساس اخطارات رسمية أرسلتها البلدان المانحة للأفضليات إلى أمانة الأونكتاد، وهي معروضة طبتاً للعناصر المشتركة لنظام الأفضليات المعمم التي تتصل بها.

(٢) انظر: Official Journal of the European Communities, L 338, volume 36, of 31 December 1993: Council Regulation No. 3667/93 (اعتمد البرلمان الأوروبي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٧ المعاهدة التي تنشئ الاتحاد الأوروبي التي يتوقع أن يبدأ تنفيذها بحلول عام ١٩٩٢، كجزء من عملية التكامل في إطار الجماعة الأوروبية).

(٣) اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اعتبرت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية السابقة بلداً مستفيداً في مخطط نيوزيلندا اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(٤) اعتباراً من بداية عام ١٩٩٤، استبعدت البلدان التالية من مزايا نظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة: '١' بموجب شرط حقوق العمال: رومانيا، نيكاراغوا، باراغواي، شيلي، ميانمار، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، سوريا، موريتانيا، ليبيريا؛ '٢' بموجب شرط حقوق الملكية الفكرية: تايلاند (استبعدت جزئياً)، '٣' لعدم التعويض عن التأمينات: لاوس، أفغانستان، أثيوبيا؛ '٤' لمستوياتها المرتفعة في

الحواشي (تابع)

الحاشية ٤ (تابع)

التنمية الاقتصادية والقدرة على المنافسة: هونغ كونغ، جمهورية كوريا، سنغافورة، إقليم تايوان الصيني؛  
٥. بموجب الحدود التصوی لنصیب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: برمودا، بروونی دار السلام، ظاورو،  
اسرائیل.

(٥) بالنسبة لاستبعاد منتجات مختارة في المستقبل في المخطط الاسترالي ترد التفسيرات تحت عنوان "الضمادات".

.H.S. subheading No. 090420 A1b2 (٦)

(٧) اطارات صلبة أو ذات وسائد (H.S. ex 40.12): حقائب ظهر معينة سعتها ٥٠ لترًا أو أكثر (H.S. ex 42.02): أقمصة معينة مصنوعة مباشرة من النسيج، أو خيوط الغزل، أو الخيوط المجدولة، أو حبال السفن، أو الحبال، أو الكابلات (H.S. ex 42.02): الأقمصة المحددة في الملحوظة ٩ من الفرع الحادي عشر من النظام المتناسق (أي H.S. 540730، أقمصة منسوجة أخرى تحتوي على ٨٥ في المائة أو أكثر من حيث الوزن من خيوط النيلون أو الراتينجات المتعددة): حفاضات الأطفال المصنوعة من القطن (H.S.ex 6209):

. TD/B/GSP/POLAND/6 انظر (٨)

(٩) البند 29026000 البنزين الايثيلي؛ البند 72025000 الكروم الحديدی السيليكوني.

. البند 29214224 حامض السلفانيك. (١٠)

.TD/B/GSP/AUSTRALIA/17 of 1 September 1993 انظر (١١)

(١٢) فيما يلي فئات المنتجات المحدوقة: فئة المنتجات(٢) السيليكون (العنوان 2-280461):  
الكافور ... (ex 291421): (٢٠) الأصباغ (الفصل ٣٢): (٢٢) زيت المولبيوم (ex 330129.02): (٢٣) الصابون ...  
(الفصل ٣٤): (٢٥) الجيلاتين (ex 350300): (٢٩) المتفجرات (الفصل ٣٦): (ex ٣٦) (٣٣) المطاط (الفصل ٤٠): (43)  
و(٤٦) الفراء (الفصل ٤٣): (61) مصنوعات القش (الفصل ٤٦): (ex 69) الأقمصة المنسوجة والمطبوعة  
بالطريقة الباتيكية (ex 520851 etc.): (102) شبكات الشعر (ex 650510): (109) اللولو (الفصل ٧١): (ex 130) و(131)

الحواشي (تابع)

الحاشية ١٢ (تابع)

الألومنيوم غير المشفول (20; 760110; 134) الرصاص (الفصل ٧٨ ex ١٣٦) التصدير (الفصل ٨٠; ١٤٣) مستلزمات الألعاب والرياضة (الفصل ٩٥ ex ١٤٤) معدات النقش المشفولة (711790. الخ).

(١٣) المنتجات التي كانت خاضعة للحدود القصوى والمندرجة تحت فئة المنتجات رقم 31-2 الأصناف الدائنية تم حذفها باستثناء العنوان 392690.

(١٤) فئة المنتجات رقم 73 أقمصة الجوت المنسوجة (5310); رقم 105 الحبات الزجاجية، الخ. (701810; 20; 90 ex) رقم 108 مجوهرات زائنة، الخ (711719. الخ).

(١٥) فئة المنتجات رقم 123 النحاس غير المنقى (740200, 740319 ex).

(١٦) فئة المنتجات رقم 55 الرواقد المستعرضة (441890 ex).

(١٧) فئة المنتجات رقم 66 غزل الصوف الممشوط (العنوان 51.07).

Brazil: three products falling within headings 081190.09; 350300.09; 64039911; China: 11 (١٨) products: 430390.09; 600121.29; 630231.01 and 09; 630493.00; 630121.00; 640299.11; 640520.11; 711620.29; 820110.09; 940520.19; India: one product: 630391.01; Republic of Korea: two products: 721722.00; 960330.00; Malaysia: three products: 152090.00; 392620.11; 950710.00; Pakistan: two products: 630222.01 and 09; Philippines: two products: 440890.21; 441211.00; Taiwan Province of China: nine products: 560900.00; 611692.00; 630399.01; 730640.19; 820130.01; 854449.09; 940130.00; 950631.00; 960329.19; Thailand: one product: 392321.01.

Republic of Korea - five products falling within heading 420291.09, 511220.08, 730610.00, (١٩) 820110.09, 950349.00; Taiwan Province of China - 17 products falling within headings 392321.15 and 28, 392390.18, 420211.00, 441212.00, 611610.00, 621600.00, 630539.09, 640411.12, 731811.00, 732111.02, 732394.00, 732620.19, 760421.00, 821520.00, 940520.11, 950420.09; Thailand - two products 420500.09 and 691490.09; Turkey - one product 570210.00.

الحواشي (تابع)

- (٢٠) فيما يلي البلدان وأو الأقاليم التي تم تحريرها في مخطط نيوزيلندا لنظام الأفضليات المعتمد: إسبانيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، أنتيل الهولندية، البرتغال، برمودا، بروني دار السلام، بولينيزيا الفرنسية، جزر فرجين، ساموا الأمريكية، سنغافورة، غوام، قطر، كاليدونيا الجديدة، الكويت، أقليم تايوان الصيني، ناورا، هونغ كونغ، اليونان.
- (٢١) البند 852110.00 شرائط تسجيلات الفيديو المفهاطيسية، والبند 852711.60 أجهزة الراديو والتسجيل المحمولة.
- (٢٢) البند 410431.20 جلود الجاموس، والبند 761490.20 موصلات الكهرباء المصنوعة من الألومنيوم، والبند 840734.20.80 محركات سيارات الركوب، والبند 852721.10 أجهزة الراديو المسجلة.
- (٢٣) البند 290919.10 إثيرات الكحول الأحادي الهيدروكسيد.
- (٢٤) البند 400819.10 القصبان والأشكال القطاعية للمطاط المصلي بالفلكتنة المعاد تصنيعها بالنسبة لماليزيا.
- (٢٥) الأرجنتين (١٧ منتجًا)، إسرائيل (٢ منتجات)، إندونيسيا (٢ منتجات)، البرازيل (٤٠ منتجًا)، بيرو (منتج واحد)، تايلند (١٦ منتجًا)، شيلي (٨ منتجات)، ماليزيا (منتج واحد)، المكسيك (٢٢ منتجًا)، الهند (٥ منتجات).
- (٢٦) كان حد الحد الأدنى المنطبق كان ٤٦٢ ٨١٩ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من الواردات في ١٩٩٢.
- (٢٧) هذه المجموع لا تشمل التجارة الممتوحة لاعتبار الضرورة التنافسية.
- (٢٨) فيما يلي البلدان المستفيدة المتأثرة (مرتبة حسب تواتر الاستبعاد): المكسيك (٨٢ بندًا)، البرازيل (١٦ بندًا)، ماليزيا (١٠ بند)، إندونيسيا وتايلند (كل منها ٧ بند)، إسرائيل (٦ بند)، الهند (٥ بند)، كرواتيا وسلوفينيا وفنزويلا (كل منهم ٤ بند)، غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية (كل منها ٢ بند)، الأرجنتين والمغرب والفلبين وتركيا (كل منهم بندان)، جزر البهاما وشيلي وكولومبيا (كل منهم بند واحد).

### الحواشي (تابع)

.Federal Register, volume 58, No 123, of 29 June 1993, pages 34861 and 34862 (٢٩) انظر

(٢٠) بموجب قواعد المنشأ القديمة لمخطط اليابان، فإن أصناف الملابس ولوازم تزيين الملابس غير المشغولة على طريقة التريكو ولا الكروشيه، والتي تدرج تحت الفصل H.S. 62. اعتبر أن منشوها بلد مستفيد من نظام الأفضليات المعمم، ومن ثم مؤهلة لنظام الأفضليات المعمم فقط في حالة ما إذا كانت مصنوعة، إذا استخدمت أقمشة مستوردة، من غزل نسيجي داخل البلد المستفيد. وبعبارة أخرى، لا تكون مؤهلة لنظام الأفضليات المعمم إلا الأصناف التي تتم مرحلتها عملية صنعها داخل البلد المستفيد، أي من مرحلة غزل النسيج المستورد إلى الأقمشة ومن مرحلة الأقمشة إلى الملابس، (شرط القنزة المزدوجة).

(٢١) الاستثناءات تتعلق بالمنتجات التالية: مناديل H.S. 6213 وشال الرأس 6214 يتبعي صنعها من قماش ليفي (منتجات كيميائية، الخ ...)، أربطة العنق H.S. 6215، والقفازات، الخ ... 6216، وغيرها من الملابس ولوازم تزيين الملابس، الخ H.S. 6217 يتبعي صنعها من غزل النسيج داخل بلد مستفيد.

.TD/B/GSP/JAPAN/19 of 5 November 1993 (٣٢) انظر

Official Journal of the European Communities, L 338, volume 36, of 31 December (٣٣) انظر

. 1993: Council Regulation No 3668/93, ECSC Decision 93/727

(٣٤) لحساب الكميات المحددة للواردات التفضيلية للفترة من ١ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وفي النهاية من ١ تموز/يوليه إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ انظر Official Journal of the European Communities C169, volume 36, of 19 June 1993 وللاطلاع على التمديد المؤقت لمخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية، انظر الحاشية ٢٩ أعلاه.

.TD/B/SCP/3 (٣٥) انظر

(٣٦) السنة المالية ١٩٩١ لاستراليا ونيوزيلندا.

(٣٧) الاتحاد الروسي، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، هنغاريا.

### الحواشي (تابع)

- (٢٨) لا يشمل هذا الرقم الواردات التفضيلية من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا حتى وإن كانت بلداننا مستفيدة حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٢.
- (٢٩) هذا الرقم معدل باستبعاد الواردات من البلدان الآسيوية الأربع لأنها استبعدت منذ عام ١٩٨٨ في مخطط الولايات المتحدة لنظام الأفضليات المعمم.
- (٤٠) نظراً لأن قائمة البلدان المستفيدة من أقل البلدان نموا المدرجة تحت كل مخطط من مخططات نظام الأفضليات المعمم كانت خاضعة باستمرار للتغييرات، فإن الأرقام المبينة في الجدولين ٣ و٤ للسنوات المقابلة ليست، بالقيمة المطلقة، أرقاماً مقارنة. ومع ذلك، تعطي هذه الجداول ترتيباً لحجم الواردات التفضيلية من البلدان المستفيدة من أقل البلدان نموا إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات.
- (٤١) المعايير التي توضع في الاعتبار هي جمع حصة الموردين الرئيسيين لمنتجاتهم المشمولة حتى في المائة على الأقل من إجمالي واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات من المنتجات المشمولة.
- (٤٢) شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن دورته الثامنة، الفصل المعني بالتجارة الدولية، الفترتان ١٢٠ و ١٤٠، TD/364، الأونكتاد، تموز/يوليه ١٩٩٢.
- (٤٣) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العشرين، المرفقان الأول والثاني، TD/B/40(1)/10.
- (٤٤) يجري تناول آثار تغييرات السياسة العامة في البلدان النامية وتركيز المنح الشمولي لقواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم في "مشاورات بشأن تناسق وتحسين قواعد المنشأ، استعراض المناقشات السابقة: التطورات الأخيرة: سبل مكنة إلى الأمام" TD/B/SCP/8، الأونكتاد، شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٤٥) هناك سؤال معاذل يطرح وهو إلى متى سيستمر منح المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم على نحو فعال لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق من جانب الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المانحة للأفضليات.

### الحواشي (تابع)

- (٤٦) انظر: "تطور وآثار الأحوال الاقتصادية وعمليات التكامل الاقتصادي"، 7/ TD/B/40(1)، الأونكتاد، تموز/يوليه ١٩٩٢.
- (٤٧) انظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الأربعين.
- (٤٨) علاوة على ذلك، سيكرس الفريق العامل المخصص المعنى بتوسيع الفرص التجارية دورته الرابعة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لتحديد الفرص التجارية الجديدة التي يحتمل أن تنشأ للبلدان النامية نتيجة لتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي وتسهيلاتها.
- (٤٩) تستند الأرقام المبينة في هذا القسم إلى المعلومات التي جمعتها أمانة الأونكتاد، وهي تعبر عن النتائج التمهيدية اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ مع استبعاد تطبيق التعريفات الجمركية على التدابير غير التعريفية للمنتجات الزراعية.
- (٥٠) الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، TN/FA، الغات، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
- (٥١) انظر "مخطط الأفضليات المعمم للجماعة الاقتصادية الأوروبية: الآثار التجارية للحصص والحدود القصوى"، دراسة لماثيو مكون (UNCTAD/ST/MD/32)، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٨.
- (٥٢) انظر "آثار حالات استبعاد الضرورة التنافسية واعادة تصسيمها في اطار مخطط الولايات المتحدة للأفضليات المعمم"، دراسة أجراها كريغ ر. ماك في (UNCTAD/ST/MD/29)، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ ولجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة تقدير لواردات الولايات المتحدة في اطار نظام الأفضليات المعمم (USITC Publication 1379)، واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٨٢.
- (٥٣) "نظام الأفضليات المعمم: مبادئ توجيهية للستينيات"، رسالة من اللجنة إلى المجلس COM 329 (٩٠) نهائية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تموز/يوليه ١٩٩٠.
- (٥٤) "دراسة عن التحسينات الممكنة لنظام الأفضليات المعمم"، أجراها دافنبورت، الخبراء الاستشاريين بالأونكتاد 8/ UNCTAD/ITD، شباط/فبراير ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

- (٥٥) انظر أيضاً "دور نظام الأفضليات المعمم في تحسين فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق: بعض التطورات الأخيرة" CRP.7 TD/B/39(2)/CRP.7، الأونكتاد، آذار/مارس ١٩٩٣.
- (٥٦) انظر أيضاً "إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات"، الأونكتاد RDP/LDC/58، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٢.
- (٥٧) لمعرفة المزيد من التفاصيل، انظر TDB/B/SCP/8، شباط/فبراير ١٩٩٤، مرجع سابق.
- (٥٨) انظر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العشرين، المرفق الثاني، ملخص الرئيس، الفقرة ٦، مرجع سابق.
- (٥٩) لمعرفة المزيد من المناقشة التفصيلية للمعايير الممكنة، انظر: م. دافنبورت، مرجع سابق.
- (٦٠) لمعرفة المزيد من التفاصيل انظر: TDB/B/SCP/8، شباط/فبراير ١٩٩٤، مرجع سابق.
- "Schone Produktie in Ontwikkelingslanden middels een Gren APS?" Dr. F. Hoefnagels, Drs. (٦١) V.P.A. de Lange et alia, CREM، الخبرة الاستشارية والبحث للتنمية الادارية، أمستردام، ١٩٩٤.
- (٦٢) "دراسة عن التحسينات الممكنة لنظام الأفضليات المعمم"، الفصل V.K، مرجع سابق.

## المرفق الأول

## جدول ١

**واردات البلدان المانحة للأفضليات من البلدان  
المستفيدة من مخططاتها**

١٩٩٢-١٩٧٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للنحوة			واردات المشمولة بظام الأفضليات المجمّع		الواردات الخاصة للرسوم الجمركية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية	اجمالي الواردات	البلدان المانحة لأفضليات والنحوة
(٣)/(٤)	(٤)/(٥)	(٥)/(٦)	الواردات التفضيلية	الواردات المشمولة بالنحوة			
(A)	(Y)	(T)	(S)	(L)			
استراليا							
٤١,٣	١٠٠,٥	٤١,٣	٤١٢,٨	٤١٢,٨	٨٨٥,٤	٢٢٤٣,٩	السنة المالية ١٩٧٦
٦٧,٣	١٠٠,٥	٦٧,٣	١٩٧٩,٨	١٩٧٩,٨	٢٩٢٩,٩	٦٢١١,١	السنة المالية ١٩٨١
٩٥,٣	١٠٠,٥	٩٥,٣	٤٢٧١,٦	٤٢٧١,٦	٤٤٨٨,١	٩٤٥٣,٥	السنة المالية ١٩٩٠
٩٧,٩	١٠٠,٥	٩٧,٩	٤٩٦٦,٥	٤٩٦٦,٥	٥١٠٢,٦	١٠٥٩٧,٠	السنة المالية ١٩٩١
النمسا							
١١,٧	١٢,٦	٨٨,٩	١٢٦,١	١٢٦,١	١١٢٢,٣	١٢٢٧,٥	١٩٧٦
١٠,٣	١٢,٦	٨٥,٦	٢٥١,٠	٢٥١,٠	٢٣٧١,١	٢٧٦٥,١	١٩٨١
٧٤,٣	٢٢,٣	٩١,٣	١٦٢٢,٠	١٦٢٢,٠	٤٢٧٨,٠	٦٠٦٣,٠	١٩٩١
٧٣,٣	٢٩,٣	٩٢,٣	١٧٩٧,١	١٧٩٧,١	٤٦٥,٣	٧٦١٩,٤	١٩٩٢
كينيا							
٣٨,٩	٧٧,٠	٥٧,٠	٤١١,٦	٤١١,٦	١٠٥٨,١	٤٢٥٣,٤	١٩٧٦
٣٩,٧	٧٧,٠	٥٦,٦	٤٥٧,٩	٤٥٧,٩	٢١٦٢,٣	٦٨٧٧,٤	١٩٨١
٤٠,٦	٧٧,٠	٥٧,٠	٢٦٧٦,٥	٢٦٧٦,٥	٦٠٨٦,٧	١٢٦٦٧,٤	١٩٩١
٣٩,٧	٧٨,٠	٥٦,٥	٢١٨٠,٩	٢١٨٠,٩	٢٩٦٦,٧	١٢٨٩٦,١	١٩٩٢

(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)
<b>الإعتماد المؤدوبي</b>							
٢١,٨	٧٦,٩	٧٠,٧	٢٠٠١٦,٣	١٠٠٤٣,٠	١٧٩٥٠,٠	٧٩٩٣٩,٧	١٩٧١
٢٩,٢	٢٧,١	٢٧,١	٩٠٠٧,٠	٢٢٩٧١,١	٢٠٧٨٦,٨	١١٢٢٨٢,٣	١٩٨١
٢٨,٦	٦٧,١	٦١,٧	٢٧٠٢٤,٠	٢١٦٢٤,٠	١٦٤٤٦٠,٠	١٦٤٤٦٠,٠	١٩٩١
٢٨,٩	٦٧,٦	٦١,١	٢٧٦٦٢,٢	٢٠٦٢٦,٦	٩٠١٦٧,٦	١٦٠٩٨٧,٠	(٦)١٩٩١
٢٧,٩	٦٤,٠	٦١,٠	٢٠٢٧٧,٠	٧٦٦٥٧,٩	١٠٠٧٩١,٦	١٦٩١٧٦,٦	(٦)(٦)١٩٩٢
<b>المدفوعات</b>							
١٤,٣	٦١,١	٧٠,٧	٢٠,٣	٢٩,٤	١٦٠,٩	٧٨٩,٧	١٩٧٦
٢٧,٦	٤١,٦	٤٠,٦	١٠٠٤٣,٠	١٧٧,٦	٢٢٦,٠	٩٤٧,٣	١٩٨٢
١٨,٦	٥٤,٦	٣١,٥	٢٧٦,٦	٤٧٧,٦	١٠٠٤٣,١	١٠٠٤٣,١	١٩٩١
١٧,٠	٤٩,٤	٢٧,٠	٢٧٦,٠	٥١٦,٠	١٥٥٥,٠	١٨١٧,٠	١٩٩٢
<b>البيان</b>							
٢٨,١	٥٧,١	٥٧,١	١٧٨٩,٥	٢٢١٩,٣	٢٢١٩,٣	١٣٤٦٧,٩	السنة المالية ١٩٧٦
٢٩,٠	٧١,٤	٧٤,٣	٥٢٦٢,٣	٨٥٧٥,٣	١٣٢٢١,٣	٢٧٥٢٨,٣	السنة المالية ١٩٨٧
١٧,٦	٦٧,٠	٣٥,٦	١٢٠٧٨,٠	٢٥٦١٥,٠	٧١٢٣٥,٠	١٣٠٩٧٠,٠	السنة المالية ١٩٩١
١٧,٠	٦٧,١	٢٤,٧	١٢٠٧٨,٠	٢٦٦٧٦,٠	٧٦٧٨٠,٠	١١٥٦٦٧,٠	السنة المالية ١٩٩٢
<b>متوسط بلدية</b>							
٤٧,٢	١٠٠,٠	٤٢,٣	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٥٠,٠	٥٧١,٨	السنة المالية ١٩٧٦
٤٩,٨	١٠٠,٠	٤٩,٦	٢٤٧,٩	٢٤٧,٩	٢٧٦,٠	١٢٣٤,٣	السنة المالية ١٩٨١
٤٨,٦	٤٩,٦	٤٤,٦	٤٠٧,٣	٤٠٧,٣	٤٠٩,٠	١١٢٦,٤	السنة المالية ١٩٩١
٤٧,٢	٤٧,٦	٤٩,٦	٢٨٩,٣	٤٠١,١	٤٠٧,١	١٠٩٨,١	السنة المالية ١٩٩٢

(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)	(I)
<b>البر الرئيسي</b>								
٢٣,٣	٥١,٦	٤٧,٦	٢٢,٤	٦٦,٧	٩٦,٠	١١٧١,٨	١٩٧١	
٢٢,٦	٥٧,٣	٤٧,٣	٢٣,٤	١٧٦,٧	٧٩٣,٧	١١٤٦,٩	١٩٦١	
٢٩,٧	٧٦,٣	٦١,٢	٤٦٢,٠	٧٧٧,٠	١١٤١,٠	٢١٠٣,٠	١٩٤١	
٤٧,٧	٧٩,٣	٦١,٣	٤٧٧,٠	٦٩٧,٠	١١١٧,٠	٢٠٧٦,٠	١٩٣٧	
<b>الصوبي</b>								
١٦,٦	٧٦,٦	٤٣,٣	١٦٦,٤	١٤٩,١	٩٦١,٠	٧٧٧٧,٨	١٩٧١	
٢٧,٢	٧٦,٤	٤٦,١	٢٧٧,٥	٧٩٦,٥	٨٧١,٠	٢٨٨١,٣	١٩٦١	
٢٧,٥	٧٧,٤	٤٦,٤	٢٠١٧,٠	٧٦٧,٠	٧٧٦,٠	٦٧٧٦,٠	١٩٤١	
٤٦,٤	٧٧,١	٤٦,٢	٢٧٩,٠	١١١٧,٠	٧٣٢٧,٠	٢١٦٨,٠	١٩٣٧	
<b>سويسرا</b>								
١٨,١	٤٣,٠	٤٤,٤	٢٥٧,١	٢٣٥,٢	١٦١٤,٦	١٥٦١,٠	١٩٧١	
١٧,٣	٤٧,١	٤٧,٣	٤٤٩,٥	١١١٤,٤	٧٧٦١,٣	٧٨٠١,٦	١٩٦١	
٢٨,٠	٤٣,١	٤٣,٤	١٥٧٦,١	٧٩٩,٤	٥٣٢,٥	٥٥٦٣,٥	١٩٤١	
٢٠,٣	٤٧,١	٤٣,٣	١٢٨٠,٧	٢٣٠٤,٢	٦٥١٦,٢	٤٧١٠,٤	١٩٣٧	
<b>الولايات المتحدة الأمريكية</b>								
١٨,٦	٤٨,٤	٢٩,٨	٢١٦٠,٢	٦٦٥٢,٠	٧١٦٧٩,٤	٧٦٤٩٧,٦	١٩٧١	
١٠,٧	٤٩,٤	٢١,٢	٨٢٩٥,٥	١٦٨٧,٤	(ج)٢٤٤٧٧,٢	٧٠٧٦,٥	١٩٦١	
١٨,٠	٤٣,٤	٢٦,٢	١٢٦٧٥,٠	٢٦٩٠٧,١	٧٦٠٧٤,٤	٩٥٩٦٩,٤	١٩٤١	
١٨,٤	٤٣,٩	٢٩,٣	١٦٧٦٣,٠	٢٥٧٧٧,٠	(ج)٥٠٨٩,٠	(ج)١٢٨٨٦,١	١٩٣٧	
<b>أرقام الاصحالية للبيان مبنية على التعاون والتتنمية في الصياغة الاقتصادية</b>								
٢١,٢	٤٧,٧	٤٠,٤	١٠٤٠١,٢	٢٢٨١٢,٧	٨٢٠١٦١,٧	١٣٦٤٩٦,٥	١٩٧١	
٢٦,٠	٤٧,٤	٤١,٦	٢٦٨٩٣,٧	٦٦٦٦١,٨	١٠٩٤٧٦,٤	٢٢٥٥٦٢,٤	(ج)١٩٦١	
٢٤,٤	٤٣,٥	٤٣,٣	٧٦٠٤٣,٠	١٢٦٩٩٢,٦	٢٦٢٩٨,٤	٣٤٢٢٣٥,١	(ج)١٩٤١	
٢٠,٣	٤٩,٤	٤١,٦	٢٧٦٦١,٢	١٥٦٣٧٩,٣	٧٢٠٣٤٢,٣	٦٧٥٩٧٧,٣	(ج)١٩٣٧	
<b>منقارها</b>								
٩٧,٣	١٠٠,٠	٩٧,٣	١٩٣,٣	١٩٣,٣	٧٣٣,٣	٢٧٣,٣	١٩٧١	
٩٦,٩	١٠٠,٠	٩٦,٩	٧٧٣,٣	٧٧٣,٣	٧٨٠,١	٧٨٠,١	١٩٦١	
٩٧,٤	١٠٠,٠	٩٧,٤	٦١٣,٣	٦١٣,٣	٦٣٦,١	٦٣٦,١	١٩٤١	
٩٧,٥	١٠٠,٠	٩٧,٥	٧١٣,٣	٧١٣,٣	٧٧٧,٠	٧٧٧,٠	١٩٣٧	

مصدر وحواشي جدول ١

المصدر: الاخطارات المتلقاة وحسابات الاونكتاد.

- \* استبعدت جمهورية كوريا.  
(أ) استبعدت الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا.  
(ب) أرقام مؤقتة.  
(ج) تقديرات.  
(د) مصادر الأمم المتحدة.  
(ه) عام ١٩٨٢ بالنسبة لفنلندا واليابان وسويسرا.  
(و) استبعدت الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا بموجب مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية.  
(ز) السنة المالية ١٩٩١ بالنسبة لاستراليا ونيوزيلندا.

## جدول ٢

**الواردات التفضيلية الى مجموعة مختارة من البلدان  
المانحة للأفضليات من البلدان المستفيدة منها  
متوسط الزيادة السنوية لفترتين ١٩٧٦-١٩٩٢ و ١٩٩١-١٩٩٢  
(النسبة المئوية)**

مجموع المستفيدين		العام		البلدان المانحة للأفضليات	
النسبة التفضيلية	النسبة الاجمالية	١٩٩٢/١٩٧٦	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٢/١٩٧٦	١٩٩٢/١٩٩١
١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٢/١٩٧٦				
(ج) ١٥,٨	(ج) ١١,٨	(ج) ١٢,١	(ج) ١٠,٩	٧,٣	٨,٤
١٠,٣	١٨,١	٥,٩	٩,١	٦,٧	٩,٤
٠,٢	١٧,٥	٢,٧	٧,٢	٤,٧	٧,٦
٢٧,١	١٤,٨	٥,٨	٤,٣	٥,٣	٥,٢
١٦,٧-	١٧,٠	٠,٧	٢,٩	٢,٧-	٦,٧
١,٩	١٢,٨	٤,٧	١٤,٤	١,٣-	٨,٣
(ب) ٣,٩-	(ج) ٧,١	(ب) ٢,٣-	(ج) ٦,٥	٨,١	٦,٨
٢,٣	٢١,٢	٢٢,٦-	٢,٦	٦,٦-	٥,٦
٢٧,٣-	١٠,٧	٢٢,٣-	١,٨	٠,٣-	٦,١
٩,٦-	١١,١	١٥,٠-	٧,٢	٠,٩-	٨,٨
٢٢,٥	١١,٠	٢٢,٨	١٠,٩	٩,١	٩,٣
٢٠,٨	١٢,٦	٨,٦	٧,٩	٤,٨	٨,٩
٤٩,٧-	٧,٨	٦٧,٣-	١,٠-	٢,٧	٤,٧
		الجمالي متوسط نسبة الزيادة السنوية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي			

(ج) ١٩٩١ - ١٩٧٦

(ب) ١٩٩١ - ١٩٩٠

جدول ٣  
واردات البلدان المانحة للأفضليات من أقل البلدان  
المستفيدة من مخططاتها، (١٩٩٢-١٩٧٦)  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للنهاية			واردات المشمولة بـ نظام الأفضليات المعمم		الواردات الخاصة للرسوم الجمركية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية		البلد المانح للأفضليات والصلة	
(٢)/(٤)	(٤)/(٥)	(٣)/(٤)	الواردات التفضيلية	الواردات المشمولة بالفضفولة	الإجمالي	الواردات	النهاية	
(٤)	(٤)	(٣)	(٤)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٩١,٠	١٠٠,٠	٩١,٠	٥,١	٥,١	٥,٦	٦٢,٩	النهاية ١٩٧٦	
٩٢,٣	٩٨,٩	٩٨,٦	١٧,٧	١٧,٨	١٨,٢	٣٦,٨	النهاية ١٩٨١	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٧٩,٥	النهاية ١٩٩٠	
٩٨,٠	٩٠,٠	٩٨,٠	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٥	٧٥,٣	النهاية ١٩٩١	
<b>النهاية</b>								
١١,٤	١١,٩	٩٥,٧	٧,٨	٧,٧	٧,٠	١٥,٠	النهاية ١٩٧٦	
١٣,١	١٧,١	٩١,١	٤,٨	٥,١	٥,٦	١٥,٢	النهاية ١٩٨١	
٢,٩	٢,٨	٩٩,٧	٤,٧	١٢٠,٠	١٢١,٠	١٢٠,٠	النهاية ١٩٩١	
٤,٩	٥,١	٩٦,١	٥,١	١١١,٧	١١٥,٧	١٢٦,٣	النهاية ١٩٩٢	
<b>كندا</b>								
١٢,٣	٢٠,٠	٦٦,٧	٤,٢	٦,٣	٦,٠	٢٧,٠	النهاية ١٩٧٦	
٢٠,٨	٢٦,٨	٨٨,٥	٤,٨	٧,٣	٧,٣	٢٧,٣	النهاية ١٩٨١	
١٥,٨	٦٩,٢	٦٢,٨	(٤)٧,٤	(٤)١١,٤	(٤)٥٠,١	(٤)٢١٦,٧	النهاية ١٩٩١	
١٥,٧	٦٨,٨	٦٢,٩	(٤)٧,٤	(٤)٩,٣	(٤)٤٠,٧	(٤)٢١,٢	النهاية ١٩٩٢	

(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)
الاتحاد الأوروبي (ج)							
٢٠,٣	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,١	٩٨,٢	(٢٣),٤	٢٢٧,١	السنة المالية ١٩٧٨
٥٦,٦	٦٧,٤	٨٩,٧	١٠٠,٣	٢٣٩,٤	٢٢٦,٣	٢٩٥,١	السنة المالية ١٩٨١
٥٠,٦	٦٧,٧	٩٦,٩	٦٧٩,١	١٠١٦,٢	١٠٧٩,٢	١١٦٩,٢	السنة المالية ١٩٨٤
٥٠,٨	٦١,٧	٩٨,٢	٦٣٢,٢	١١٣٣,٥	١١٨٨,٢	١٨٦٨,٢	السنة المالية (١٩٩٢)
فنلندا							
٥٧,٤	٦٧,١	٨٤,٦	٦,٧	٣,٣	٣,٣	١١,٦	السنة المالية ١٩٧٦
٤,٩	٨٨,٠	١٠٠,٣	١,٢	١١,٢	(١١,٣)	١١,٢	السنة المالية ١٩٨١
٥٣,٩	٨٨,٣	٧٠,٧	٩,٣	١٠,٤	١٧,٨	١٧,٨	السنة المالية ١٩٨٤
٤,٠	٩,١	٥٧,٤	١,٢	٣٣,٢	٣٣,٢	٢١,٣	السنة المالية ١٩٩٢
اليابان							
١٠,٤	٤٦,٨	٢٢,٨	٧,٣	٧,٣	٢١,٦	٢١٢,٠	السنة المالية ١٩٧٦
١٠,٤	٥٧,٠	١٨,٢	٤,٩	٨,٦	٤٧,٢	٢٢٢,٢	السنة المالية ١٩٨٢
٥٢,١	٢٧,٤	٦٢,٢	٢٢٩,٠	٤٦٤,٠	٢٢٦,٠	١١٢٦,٠	السنة المالية ١٩٩١
٤٦,٧	٦٧,١	٧٢,٥	٢٢٩,٠	٢٦٩,٠	٥٠٢,٠	٩٧٧,٠	السنة المالية ١٩٩٢
ثيوسياندا							
٨٧,٤	١٠٠,٣	٨٧,٤	١,٩	١,٩	٢,٢	١٧,٥	السنة المالية ١٩٧٦
٩٨,٦	١٠٠,٣	٩٨,٦	٥,٣	٥,٣	٥,٦	١١,٤	السنة المالية ١٩٨١
٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٤	٦٧,٤	٦٧,١	٦٧,٧	١٠٤,٧	السنة المالية ١٩٩٠
٩٨,٦	٩٨,٦	١٠٠,٣	٧٦,٤	٧٦,٥	٧٦,٥	٩٧,١	السنة المالية ١٩٩١

(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)
<b>البر الرئيسي</b>							
٢٠,٣	٢٠,٣	١٠٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٦	٧,٦	السنة المالية ١٩٧٦
٢٧,٦	٢٧,٦	١٠٠,٣	٠,٣	٠,٨	٠,٨	٦,٥	السنة المالية ١٩٧١
١٧,٣	١٧,٣	١٠٠,٣	٠,٣	٩١,٣	٩١,٣	٦٦,٣	السنة المالية ١٩٦٦
٦٠,٦	٦٠,٦	١٠٠,٣	٠,٣	٦٦,٣	٦٦,٣	٢٠٦,٣	السنة المالية ١٩٤٢
<b>التصويت</b>							
٠,٤	٢٢,٣	١,٣	٠,٣	٠,٣	٢٢,٣	٢٩,٣	السنة المالية ١٩٧٦
١١,٣	٧٠,٣	١٨,٥	٠,٣	٠,٥	٧,٧	١٧,٣	السنة المالية ١٩٦١
٢٣,٣	٢٣,٣	١٠٠,٣	٠,٣	١٩,٣	١٩,٣	٧٤,٣	السنة المالية ١٩٦٦
٢٣,٣	٢٣,٣	١٠٠,٣	٠,٣	١٩,٣	١٩,٣	٢١,٣	السنة المالية ١٩٤٢
<b>سويسرا</b>							
١٧,٣	٢٩,٣	٤١,٣	٦,٣	١٧,٣	٦٠,٣	٤٤,٣	السنة المالية ١٩٧٦
٢٠,٤	٤٧,٣	٤٩,٣	١٠,٣	٢٢,٣	٤٧,٣	٥١,٣	السنة المالية ١٩٦١
٥٥,٤	٦١,٦	٩٠,٣	٢٨,٣	٦٦,٣	٥١,٤	٦٦,٣	السنة المالية ١٩٦٦
٥٣,٦	٥٨,٨	٩١,٣	٢٨,٣	٥٧,٩	٦٠,٦	٧٥,٣	السنة المالية ١٩٤٢
<b>الولايات المتحدة الأمريكية</b>							
٤٧,٤	٧٥,٣	٦٦,٣	٧٥,٣	١١٧,٦	١٧١,٦	٥٥٧,٣	السنة المالية ١٩٧٦
١٣,٣	٧١,٣	٥٣,٦	٤٧,٣	١٥٢,٦	٧٤٧,٦	٤٦٦,٤	السنة المالية ١٩٦١
٤,٤	٥٩,٦	٤,٣	٤٩,٣	٤٧,٣	١٠٢,٦	١٢٨٩,٣	السنة المالية ١٩٦٦
٣,٦	٥٣,٣	٣,٣	٤٧,٣	١١,٣	(ج) ٣٠,٣	(د) ٥٧٦,٣	السنة المالية ١٩٤٢

(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)
الصافي واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي							
٢٦,٨	٥٦,٤	٤٨,٩	١٦٠,١	٧٥٥,٦	٥٣٢,٢	١٢٨٦,٠	السنة المالية (ج) ١٩٧٦
٣٤,٥	٥١,٧	٦٧,٣	٢٢٩,٧	٤٦٨,٥	٦٩٥,٧	١٦٤٩,٠	السنة المالية (ج) ١٩٨١
٢٩,٢	٤٩,١	٥٩,٠	٩٦٥,٣	١٩٠٦,٠	٢٢٢٢,٨	٤٨٧٧,٤	السنة المالية (ج) ١٩٩١
٣٧,٢	٥٧,٢	٦١,٧	٩٧٩,٠	١٨٧٦,٨	٢٠٤٢,٦	٥١٦٥,١	السنة المالية (ط) ١٩٩٢
مغاربها							
٩٧,٦	١٠٠,٣	٩٧,٦	٤,١	٤,١	٤,٢	١٢,٤	السنة المالية ١٩٧٦
١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٣	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	السنة المالية ١٩٨١
١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٣	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	السنة المالية ١٩٩١
١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	السنة المالية ١٩٩٢

(أ) بالنظر الى أن قائمة أقل البلدان نموا المستفيدة في اطار كل مخطط من مخططات نظام الأفضليات المعتمد قد خضعت للتغيير من وقت لآخر، فإن الأرقام المبينة في هذا الجدول بالنسبة للسنوات المقابلة ليست مقارنة بالأرقام المطلقة. إلا أن هذا الجدول يبين رتبة عِظم الواردات التفضيلية من البلدان المستفيدة المدرجة في فئة أقل البلدان نموا إلى البلدان المانحة للأفضليات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ب) مصادر الأمم المتحدة.

(ج) تقديرات.

(د) لم تؤخذ في الاعتبار سوى الواردات من أقل البلدان نموا التي هي مستفيدة بالفعل.

(هـ) أرقام مؤقتة.

(و) عام ١٩٧٨ بالنسبة للجامعة الاقتصادية الأوروبية ونيوزيلندا.

(ز) ١٩٨٢ بالنسبة لليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

(ح) ١٩٩٠ بالنسبة لاستراليا ونيوزيلندا.

(ط) ١٩٩١ بالنسبة لاستراليا ونيوزيلندا.

جدول ٤  
الواردات التفضيلية الى مجموعة مختارة من البلدان المانحة  
للافضليات من أقل البلدان نموا المستفيدة منها  
متوسط الزيادة السنوية للفترتين ١٩٧٦-١٩٩٢ و ١٩٩١-١٩٩٢  
(النسبة المئوية)

البلدان المانحة للافضليات	العام					
	جميع المستفيدين من أقل البلدان نموا		النسبة الإجمالية			
	النسبة التفضيلية	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٢/١٩٧٦	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٢/١٩٧٦	١٩٩٢/١٩٩١
استراليا	(٢١,٢)	(٤,٥)	(٤,٧-)	(٣,٦)	٧,٠	٨,٤
النمسا	١٩,١	١٢,٩	٤,٢-	١٤,٢	٦,٧	١٠,٤
كندا(ج)	١٩,٠-	٢٤,١	١٨,٧-	١١,٣	٤,٧	٧,٦
الاتحاد الأوروبي	١١,٩	(٦)١٧,٢	٦١,٣	(٦)١١,٥	٥,٠	٩,٢
فنلندا	٨٩,٧-	٢,٢	١٨,٠	٢,٨	٢,٢-	٦,٧
اليابان	٤,٢-	٢٠,٢	١٢,٥-	١٠,٠	١,٣-	٨,٣
نيوزيلندا	(٩,١-)	(٦)٢٦,٠	(٦)٢٥,٦-	(٦)١٢,٨	٨,١	٦,٨
النرويج	٩,١-	٢٢,٥	٦٤,٠-	٢٢,١	٤,٦-	٥,٤
السويد	-	٢٧,٩	٥,٢-	١,٢	٠,١-	٦,١
سويسرا	١٩,٣	١٢,٩	١٢,٩	٢,٤	٠,٩-	٩,٨
الولايات المتحدة	٧٨,٠-	٤,٧-	١٢,٧	٦,٦	٩,١	٩,٢
إجمالي متوسط نسبة الزيادة السنوية للبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤,٣	١٢,٠	٨,٥	٩,٢	٤,٨	٨,٩
هندوراس	١٠٢,٢	٧,٠	١٠٢,٢	٠,١-	٢,٧	٤,٧

(أ) ١٩٧٦ - ١٩٩١  
 (ب) ١٩٩١ - ١٩٩٠  
 (ج) الأرقام مؤكدة لسنة ١٩٩١ ومقدرة لسنة ١٩٩٢.  
 (د) ١٩٧٨ - ١٩٩٢

## جدول ٥ واردات البلدان الرئيسية المانحة للأفضليات الرئيسية المستفيدة منها في عام ١٩٩٢ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للحصة			الواردات المشمولة بـ مظالم الأفضليات المعمم					
(٦)/(٣)	(٦)/(٣)	(٦)/(٥)	الواردات التفضيلية	الواردات المشمولة بـ التفضيلية	الواردات الخاضعة للرسوم الجماركية بـوجب حكم الدولة الأكثر رعاية	اجمالى الواردات	المورد الرئيسي	البلد المा�ع لـ الأفضليات
(٤)	(٨)	(٧)	(١)	(٥)	(٦)	(٢)	(٢)	(١)
٢٣,٧	٤٩,٥	٤٧,٨	٧٩٤٦١	١٥٦٣٧٩	٣٠٢٩٠٣	٤٢٥٩٧٧		مخططات نظم الأفضليات المعمم لـ لبنان منظمة التعاون والتنمية في البلدان الأشتراكية
٢١,٥	٦٧,٣	٤٥,٥	٦٤٧٧٨	١٣٦٨٥١	٢٧٦٣٠١	٣٤٢٧٥		مخططات نظم الأفضليات المعمم الرئيسية الثلاثة الاشتراكية أوروبا والولايات المتحدة الأفرنكية والصين
-	-	-	٨٧,٦	٨٧,٦	٩١,٢	٨٩,٨	اجمالى النسبة المئوية للحصة المخططات الرئيسية الثلاثة لـ لبنان من منظمة التعاون والتنمية في البلدان الأشتراكية	

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
٤٧,٧	٤٩,٣	٤٦,٧	٤٨,٣٢	١٧٢٦٤	٢٠٠٢٢	٢١٥٧٦	الصين	(ا) اتحاد الدوليين (b)
٢١,٤	٢٥,٣	٤٧,٣	٢٠٢٤	٤٠٢٢	٩٢٩١	٩٤٦٧	جمهورية كوريا	
٢٧,١	٢٦,٦	٤٧,٣	٢٠٢٤	٦٢٨٢	٦٨٨١	٧٢١٤	سنغافورة	
٤١,٦	٤٧,٣	٤٦,٧	٢٠٢٤	٤٧٨٤	٥٠٧٦	٦٢٧٦	مالطا	
٢٧,٤	٢٦,٣	٢٩,٤	٢٠٢٤	٤٧٧٤	٢٧٩٠	٧٢٢٦	نياوزيلاند	
٤٩,٢	٢٧,٣	٤٦,٣	٢٠٢٤	٤٧٦٠	٦٩٧٥	٦٢٧٤	اليمن	
٤٦,٦	٤٧,٣	٤٦,٧	٢٠٢٤	٤٧٦٤	٤٠٨١	٥٦٠١	اندونيسيا	
٢٧,٤	٢٧,٦	٤٩,٣	٢٠٢٤	٢٩٦٤	٦٧٠٦	١١٦٦٧	برازيل	
١٠,٧	٢٧,٥	٤٧,٣	٢١١	٢٠٢١	٦٩٧٣	٦٤٩٧	هونغ كونغ	
٥٠,١	٥٩,٣	٤٧,٣	٢٠٢٤	١٧٧٦	١٤٩٩	٢٠٧٤	باكستان	
٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٢٧٧	١٧٢٢	١٨٠٠	٢٠٢٣	الظفير	
٤٦,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٢٠٢٤	١٥٨٦	١٤٧٧	٢٦٨٥	السكندرية	
٢٧,٧	٤٧,٣	٤٦,٣	٢٨٢٧	٦٢٢٧	٦٧١٧٤	٩٠٦٩٠	المجموع الشرعي	النمسا
٢٧,٣	٤٦,٣	٢٩,٤	٢٨٢٧	٤٦٨٦	١٠٨٦٢	١٦٩١٧٤	المجموع الكلي	
-	-	-	٤٦,٣	٤٧,٣	٢١١	٦٠٧	نسبة المجموع الشرعي المئوية للمجموع الكلي	
١٢,٣	٢٠,٤	٦٢,٣	١٤٧٠	٤٧٧٧	١٣٧٤٦	١٧٤١٤	الصين	
٢٥,٣	٥٠,٤	٦٩,٤	٢٧٨٧	٥٥٩٤	٧٩٧٥	١١٢٦٩	جمهورية كوريا	
٢٦,٦	٢٧,٣	٥٧,٣	٢١٢٤	٢١٦٢	٥٥١٩	٩١٥٠	سنغافورة تايوان	
١٩,٤	٤٦,٣	٤٧,٣	٥٨٦	١٤٠٢	٣٠٢٥	٥٨٧٩	نياوزيلاند	
٧,٣	٤٩,٣	١٠,٣	٤٩٨	٩٩٩	٦٥٧٧	١٢٦٧٩	اندونيسيا	
٢١,٤	٤١,٣	٢٧,٣	٧٦٧	٨٧٦	١٢٠	٢٨٥٢	برازيل	
٢٦,٣	٤٠,٣	٤٦,٢	٦٦١	٧٧٧	١٧٦	٦٤٦٥	مالطا	
٢٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٩٢٧	٧١٢٤٤	٧٤٨٠	٦٥٢٨٨	المجموع الشرعي	
١١,٣	٤٦,٣	٢٦,٢	١٢٢٤	٢٦٦٧٦	٢٦٧٨٩	١١٥٦٦٢	المجموع الكلي	
-	-	-	٤٦,٣	٤٧,٣	٤٦,٣	٥٦,٥	نسبة المجموع الشرعي المئوية للمجموع الكلي	

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
١٦,٦	٧٩,١	٤٩,٧	٢٠٨٧٨	١٣١٨٧	٢٦٥٦١	٢٠٤٤٣		المكسيك
٤١,٠	٧١,٦	٧١,٣	١٩٧٧	٢٧٠٢	٢٧٦١	٦٠٧٣		مالطا
٢٦,٧	٦٢,٢	٤٦,١	١٤٦١	٢٢٢٧	٤٢٩٨	٦٠٦٩		ناميبيا
٢٩,٣	٦٤,٣	٤١,٩	١٢٠٣	٢٠٢٦	٤٨٧٥	٦٧٣٢		البرازيل
٢٦,١	٤٠,٨	٤٧,٣	٨٧٢	١٠١٩	٢٦١٠	٢٤٣٠		الطلاب
١٣,٦	٥٢,٣	٧٥,٨	٢٥١	٦٧١	٢٦٠٢	٢٤٦٥		أندونيسيا
٧١,٣	٤٤,٢	٤٩,٣	٩٧١٨	٧١٩٧٧	٦٦٤٥٨	٥٦٧١٤		المجموع الفردي
١٤,٦	٤٠,٨	٧١,٣	١٣٦٧٥	٢٦٤٠٧	٢٦٣٩	٩٥٩٧٠		المجموع الكلي
-	-	-	٧١,١	٨١,٥	٦٠٠	٥٨,٦		نسبة المجموع الفردي الندوية إلى المجموع الكلي

المصادر: الاخطارات وحسابات الاونكتاد.

(١) أرقام مؤقتة للاتحاد الأوروبي .

المرفق الثاني  
التزام كرتا خينا  
(مقططفات)

...

-١٣٤- ويلاحظ المؤتمر أن الكثير من صادرات البلدان النامية قد استفاد من المعاملة الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم، وهو يشجع البلدان المانحة للأفضليات على مواصلة تحسين هذه المخططات وتجددها، وعلى تمديد فترات العمل بهذه المخططات تجنباً لعدم التيقن فيما يتعلق بالأفضليات، مع وضع الطبيعة الذاتية المستقلة لهذه المخططات في الاعتبار.

-١٣٥- ويوصي المؤتمر بأن تمثل البلدان المانحة للأفضليات لمبادئ نظام الأفضليات المعمم المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف. وينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تنظر في اجراء التكيف المناسب في التغطية القطرية. ويسأل المؤتمر بأن تحقيق توسيع ضخم في تغطية المنتجات لكي تضم منتجات غير مشمولة حتى الآن لها أهمية تصديرية في الوقت الحالي أو يحتمل أن تكون لها هذه الأهمية بالنسبة للبلدان النامية من شأنه أن يشكل تحسيناً رئيسيّاً في فعالية نظام الأفضليات المعمم، ويطلب إلى البلدان المانحة للأفضليات أن تنظر، إذا أمكن، في جعل تغطية المنتجات شاملة، وبخاصة في سياق استعراض المخططات الجاري الآن في الكثير من البلدان المانحة للأفضليات. وينبغي التقليل إلى أدنى حد من التحديدات والتقييدات المفروضة على الواردات المشمولة بالأفضليات فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من عمليات سحب المزايا التفضيلية، كما ينبغي تبسيط قواعد المنشأ وتحقيق تناستها بغية طبع هذه المخططات بطابع الاستقرار والشفافية وزيادة القابلية للتبنّؤ والتقليل من تعقيدها.

-١٣٦- ويعرب المؤتمر عن القلق إزاء آثار التدابير غير التعريفية على الفوائد النابعة من مخططات نظام الأفضليات المعمم وتحث البلدان المانحة للأفضليات علىبذل الجهود لتخفيض أو إزالة الحاجز المرتبطة بمخططات نظام الأفضليات المعمم.

-١٣٧- ويدعو المؤتمر البلدان المانحة للأفضليات إلى أن تنفذ بالكامل الأحكام ذات الصلة في اعلان وبرنامج عمل باريس فيما يتعلق بتدابير نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نمواً، ويبحث على ايلاء عناية خاصة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لهذه البلدان، وبخاصة السماح بدخولها معفاة من الرسوم.

١٢٨- ويحث المؤتمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة المحتملة المقترنة على زيادة مساهمتها في برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال نظام الأفضليات المعتم من أجل السماح للبلدان النامية بالاستفادة على الوجه الأكمل من النظام. وعلى البلدان المتلية للأفضليات ومصدرها الذين لم يستفيدوا بعد بالكامل من نظام الأفضليات المعتم أن يشاركون بنشاط في أنشطة المساعدة التقنية هذه.

١٢٩- ويطلب المؤتمر إلى اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات أن تدرس النطاق والطرائق الممكنة لتقديم معاملة تفضيلية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالبضائع، وفقاً للمبادئ والأهداف التي يقوم عليها نظام الأفضليات المعتم.

١٤٠- ومع توقع تخفيض معدلات الدولة الأكثر رعاية إلى حين الاختتام الناجح لجولة أوروغواي، ينبغي للبلدان المانحة للأولويات أن تنظر، حيثما أمكن، في زيادة الهوامش التفضيلية ومعاملة الحالية من الرسوم الجمركية الممنوعة في إطار المخططات الحالية للأفضليات.